میثم قادری

عجالۃ الراکب فی امتناع کذب الواجب

از تالیفات نحریر علامہ سفیر فہامہ زبدۃ المفسرین و قدوۃ المتکلمین عمدۃ الفقہاء و المحدثین
مولانا مولوی حافظ مفتی محمد عبد اللہ دام اللہ فیوضہ اعلیٰ مدرس عربی

مدرسہ عالیہ لاہور

سنہ ۱۳۰۸ھ

میثم قادری

مطابق

سنہ ۱۸۹۱ء

در مطبع اسلامیہ باہتمام مولوی کرم بخش طبع شد

حق تالیف محفوظ ہے۔ قیمت فی جلد ۴ ۔ تعداد جلد ۷۵۰ العبد محمد عزیز منتظم جماعت اورینٹل کالج لاہور مولوی فاضل

فہرست مطالب عجالۃ الراکب فی امتناع کذب الواجب

بسم الله الرحمن الرحيم

تعالى الله ذو العرش الكريم / عن الاخلاف والقول السقيم
سلام عن سفنا واحتياج / وعما ليس يصلح للحكيم
هو الله البديع لكل شئ / من الامر الصغير او العظيم
عفو عن ذنوب الناس طرا / وان يغضب فذو البطش القويم
قوي مومن عدل عزيز / صدوق في الكلام المستقيم
عليم بالمعاصي ثم يعفو / ويصفح صفحة الملك الحليم
بصير ليس يعزب عنه شئ / من الذرات في الليل البهيم
سميع بالدعا اذا ينادى / من البر التقي او الاثيم
قدير فاطر خيرا جميلا / وشرا ثم ذو العزم الصميم
اصلي بعد ما سبحت ربي / على المحمود ذي الجاه الفخيم
على خير البرية في صبا / وافضلها الذي الرب العليم
رسول شاهد حرز امين / بشير الناس بالعيش المقيم
ومنذرهم اذا ما لم يطيعوا / وينقذ [illegible] نيران الجحيم
عظيم القدر ليس له نظير / علي المجد في العلم القديم
امام الانبياء ولا فخور / وقائدهم الى المولى الرحيم

واذکر مهم واعلاهم مقاما		و اسبقهم لجنات النعیم	
اصلی بعدد من اطاعوا		علی الاصحاب والآل الحمیم	

وبعد فهذه جملة جميلة ودرية عليلة نستفتها رتحالا و نستقيها سنجالا بعبارات لطيفة مفرحة واشارات رفيقة متفرحة وروايات صحيحة قاطعة ودرايات مليحة ماضية وبراهين قوية سفحة وسلاطين رعمية مبرئة اعزاز الملتمس الاخوان وانحاز المقتبس الخلان سيما بعجالة الراكب في امتناع كذب الواجب وهو المستعان وعليه التكلان في مبتدء المطالب ومنتهى المآرب وهانا اشرع في اثبات المقصود وادراك المنشود - اعلم اسعدني الله تعالى و اياك للسلوك في الصراط السوى المورود على المنهل الروى انه قد شاع النزاع والجدال واشتهر القيل و القال في هذا العصر الذي هو عصر الاطلاق وعهد الافتراق في كذبه تعالى شانه وتجلى برهانه فذهبت طائفة الى امكانه امكانا ذاتيا وجوازا فطريا واختار جماعة امتناعه امتناعا اصليا واجبنا باعقليا و هو الذي ثبت عليه عرش التحقيق واستقر اساس التدقيق ولنمهد لتوضيحه اصولا ولتنقيحه فصولا +

الاصل الاول المواد الثلاث اللتے هي الوجوب والامكان والامتناع انما هے صفات وكيفيات للنسبة اللتي هي ثبوت المحمول للموضوع سواء كان ذلك فے القضية بسيطة او مركبة قال الفاضل الشهير مولانا اسعد الله في حواشيه علے شرح السلم اعلم ان المواد الثلاث عبارة عن كيفية نسبة المحمول الى الموضوع اے محمول كان الا ان في حكمة ما فوق الطبعى يبحث عن كيفية نسبة خاصة اعني نسبة الوجود والعدم في نفسه الى الماهية وفي المنطق لم يعتبر هذه الخصوصية بل يبحث فيه من حيث انها كيفية للنسبة مطلقا و قال الفاضل اللاهوري في حواشيه على شرح المواقف وهذه الامور اللتي هي كيفيات نسبة المحمول الى الموضوع بعينها المبحوث عنها ههنا لا فرق الا باعتبار خصوصية المحمول اعني الوجود وقال العلامة الفاضل شارح التجريد واذا حمل الوجود او جعل رابطة الوجود على قسمين وجود الشي في نفسه ووجود الشي لغيره والاول يكون محمولا علے ذلك الشيے ويسمى ذلك التصديق بسيطا ويسئل عنه بهل البسيطة

والثاني يكون رابطة بين الشيء وغيره وهذا الشيء يكون محمولا وذلك الغير موضوعا ويسمي ذلك التصديق
مركبا ويسئل عنه بهل المركبة وعلى التقديرين مثبت موادا ثلث اي يكون بين المحمول والموضوع نسبة
ثبوتية لا تخلو تلك النسبة في نفس الامر من كيفيات يسمي تلك الكيفيات موادا وان اعتبرت في انفسها
ويسمي جهات ان اعتبرت في التعقل والة علي وثاقة الرابطة وضعفها هي الوجوب والامتناع والامكان
لان كيفية نسبة المحمول الي الموضوع ان كانت هي استحالة الانفكاك فالمادة هي الوجوب ككيفية
نسبة الحيوان الي الانسان وان كانت هي استحالة الثبوت فالمادة هي الامتناع ككيفية نسبة الحجر
الي الانسان او لا هذا ولا ذاك فالمادة هي الامكان ككيفية نسبة الكتابة الي الانسان" وقال العلامة
المحقق شارح المقاصد" قد تقرر في موضعه ان هل ما بسيطة يطلب بها وجود الشيء في نفسه ومركبة
يطلب بها وجود شيء لشيء فاذا نسب المفهوم اي وجوده في نفسه (الية) او وجوده لامر حصل في العقل
معان هي الوجوب والامتناع والامكان لان حمل الوجود على الشيء او ربط الشيء بالشيء بواسطته
قد يجب كما في قولنا الباري تعالى موجود والاربعة يوجد لها الزوجية وقد يمتنع كما في قولنا اجتماع
النقيضين موجود والاربعة يوجد لها الفردية وقد يمكن كما في قولنا الانسان موجود او يوجد له الكتابة
ولا خفاء في حصولها عند حمل العدم او الربط بواسطته لكنه مندرج فيما ذكرنا من حمل الوجود او الربط
بواسطته لكونه اعم من الايجابي والسلبي وتصورات هذه المعاني ضرورية حاصلة لمن لم يمارس
طرق الاكتساب" الاصل الثاني المواد المذكورة وان كانت صفات للنسبة وكيفيات لها كما مر
الا انها قد توصف بها الموضوع في الهليات البسيطة فيقال الباري عز اسمه واجب وشريكه
ممتنع ومعلوله ممكن وهو محصل قولنا الباري عز اسمه يجب الوجود له ويمتنع لشريكه ويمكن لمعلوله و
قد يوصف بها مسند المحمول مضافا الى الموضوع في الهليات المركبة فيطلق ان اجتماع النقيضين
محال وحيوة الباري جل مجده واجب وانكسار الحجر ممكن وهو مآل قولنا النقيضان مجتمعان بالامتناع

والباری عز اسمہ حیؓ بالوجوب والحجر منکسر بالامکان ولک ان تقول ہٰہنا ایضا اجتماع النقیضین یمتنع حصول الوجود لہ ویجب الحیوة الباری عز اسمہ ویمکن لانکسار الحجر قال الشیخ وجود الاعراض فی انفسہا ہو وجودہا لمحالہا وقال الفاضل اللاہوری فی حواشیہ علی شرح المواقف قولہ وان کان واجبا الخ ولا یلزم تعدد الواجب بالذات لان وجودہ فی نفسہ ہو وجودہ فی ذاتہ تعالے علی ہو التحقیق من ان وجود الصفة فی نفسہا ہو وجودہا فی المحل الاصل الثالث اذا عرفت ان المواد المذکورة انما ہے صفات وکیفیات لثبوت المحمول للموضوع فحان ان نقول کل من الوجوب والامتناع ینقسم الی قسمین احدہما ذاتی او اصلی وثانیہما عرضی اوغیری فالوجوب الذاتی والامتناع والامکان کذلک ہو ما لا یکون منشائہ ومنبعہ الا نفس ذات الموضوع من حیث ہی واما الوجوب العرضی والامتناع الذی ہو کذلک فہو الذی لا یکون ناشیا عن نفس ذات الموضوع بل عن امر آخر ورائہ وہذا الحکم عام فی البسائط والمرکبات اما البسائط فکما تقول الباری عز اسمہ موجود بالوجوب وشریکہ بالامتناع ومعلولہ بالامکان واما المرکبات فکما تقول النقیضان مجتمعان بالامتناع والباری عز اسمہ حیؓ بالوجوب والانسان کاتب بالامکان ولا اظنک مرتابا فی ان الکیفیات المذکورة فی تلک القضایا انما ہی اللتی تسمی ذاتیة ولا فی ان منشاٴہا ومعدنہا انما ہی نفس ذوات موضوعاتہا لاغیر کیف والنسبة لا تحصل لہا بدون الطرفین والمحمول عام التعلق لا یصلح مخصصا ومرجحا للوجوب اوغیرہ فتأمل وتبصر واما الوجوب العرضی او الغیری فکما یقال المعلول الاول لہ تعالی موجود بالوجوب وشریکہ علیہ الصلوٰة والسلام بالامتناع وزید کاتب بالوجوب او بالامتناع حینما ہو کاتب او لیس بکاتب لاریب فی ان مصدر الکیفیتین فی ہاتیک العقود انما ہو امر وراء موضوعاتہا کما لا یخفی علی اولی النہی قال العلامة المحقق شارح المقاصد کل من الوجوب والامتناع قد یکون بالذات وقد یکون بالغیر لان ضرورة وجود الشیٔ او لا وجودہ فی نفسہ او ضرورة وجود الشیٔ لآخر او لا وجودہ لہ انما

بالنظر الى ذاته (اى ذات الموضوع) كوجود البارى عز اسمه وعدم اجتماع النقيضين ووجود الزوجية للاربعة
وعدم الفردية لها فذاتى والا فغيرى " وافاد فى موضع آخر يعنى اذا اخذ الوجود محمولا فالموصوف
بالوجوب الذاتى يكون واجب الوجود لذاته كالبارى تعالى وبالامتناع الذاتى يكون ممتنع الوجود لذاته كاجتماع
النقيضين واذا اخذ رابطة بين الموضوع والمحمول فالموصوف بها بالوجوب الذاتى يكون واجب الوجود لموضوعه
نظرا الى ذات الموضوع كالزوجية للاربعة وبالامتناع الذاتى يكون ممتنع الوجود له نظرا اليه كالفردية للاربعة "
وقال العلامة الفاضل شارح التجريد " وقد تؤخذ تلك الثلاثة ذاتية اى بحسب الذات فيكون القسمة
اى قسمة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع الى هذه الثلاثة قسمة حقيقية لا يمكن الاجتماع بين الاقسام لا
فى الصدق ولا فى الكذب بل يكون الصادق ابدا واحدا منها وذلك لان نسبة كل محمول سواء
كان وجودا او غيره الى موضوعه سواء كانت النسبة ايجابية او سلبية لا يخلو ذات الموضوع اما ان
يقتضى تلك النسبة اولا وعلى الثانى اما ان يقتضى نقيض تلك النسبة اولا والاول هو الوجوب
الثانى هو الامتناع والثالث هو الامكان " الاصل الرابع الامكان الخاص الذاتى يطلق على معنيين
احدهما امكان ثبوت شئ لشئ بحيث لا يلزم من فرض وقوعه فى نفس الامر محال فيها كامكان الوجود
للمواليد الثلاثة مثلا وهو المسمى بالامكان النفس الامرى وقيل له الامكان الوقوعى ايضا وثانيهما
امكان ثبوت شئ لشئ بالنظر الى ذاته لكن بحيث يلزم من فرض وقوعه فى الواقع محال فيه
كامكان ثبوت العدم للمعلول الاول له تعالى فان ثبوت العدم له ممكن بالنظر الى ذاته كالوجود
والا لم يكن معلولا هذا خلف لكن يلزم من فرض وقوع عدمه فى نفس الامر محال فيها وهو عدم الواجب
فيمتنع تحقق العدم له دائما وهذا هو الامكان الذاتى البحت هذا ما لخصته من حواشى شرح الصدر الشيرازى
ومحمود الجونفورى " الاصل الخامس الحسن والقبيح يقال كل منهما على ثلثة معان الاول صفة
الكمال والنقصان فالحسن كون الصفة صفة كمال والقبح كونها صفة نقصان يقال العلم حسن

اى لمن اتصف به كمال وارتفاع شان والجهل قبيح اى لمن اتصف به نقصان واتضاع حال ولا
نزاع فى ان هذا المعنى امر ثابت للصفات فى انفسها وان مدركه العقل ولا تعلق له بالشرع والثانى
ملائمة الغرض ومنافرته وقد يعبر عنهما اى عن الحسن والقبيح بهذا المعنى بالمصلحة والمفسدة فيقال
الحسن ما فيه مصلحة والقبيح ما فيه مفسدة وما خلا عنهما لا يكون شيئا منهما وذلك ايضا عقلى الثالث
تعلق المدح والثواب بالفعل عاجلا وآجلا او الذم والعقاب كذلك فما تعلق به المدح فى العاجل والثواب
فى الآجل يسمى حسنا وما تعلق به الذم فى العاجل والعقاب فى الآجل يسمى قبيحا وما لا يتعلق به شئ منهما فهو
خارج عنهما۔ وهذا المعنى الثالث هو محل النزاع فهو عند الاشاعرة شرعى وعند المعتزلة والماتريدية من
اهل السنة عقلى هذا ما افاده العلامة القاضى العضد والسيد السند وغيرهما من اهل الاصول والكلام۔
الاصل السادس لفظ القرآن او كلام الله يطلق اما بالاشتراك كما هو ذوق جماعة او بالحقيقة والمجاز
كما ذهب اليه طائفة على الكلام النفسى والوصف القدسى له تعالى وعلى هذا النظم المقروء والملفوظ
المتلو الدال على ذلك الكلام المنزل على النبى عليه الصلوة والسلام الماخوذ منه الشرائع والاحكام
المتحدى به جملة القبائل والاقوام وليس لنا معشر السنة والجماعة معنى ثالث للقرآن وكلامه تعالى[1]
وجعل التلفظ معنى ثالثا حديث موضوع ووضع مخلوق لاصلاح المذهب وتوجيه المشرب وهو مفسد
غير مصلح وكمد دون مفرح ولن يصلح العطار ما افسد الدهر وكل ذلك ستضح عليك فى مطاوى ما ياتى
من نقول الفحول وروايات العدول واذ تمهدت تلك الاصول وتقررت ماتيك الفصول
فليعلم انه قد اجمع الحزبان واتفق الفريقان فى عهدنا هذا على امتناع الكذب فى الكلام النفسى
والوصف القدسى له عز اسمه امتناعا ذاتيا وحتما فطريا وانما الجدال والقتال بينهما فى الكلام اللفظى
والنظم اللفظى له عز مجده فاجمع المحققون على انهما سيان فى امتناع الكذب وكونه ذاتيا اى
نظرا الى نفس ذاته تعالى كما قد سلف توضيحه وتنقيحه فى الاصل الثالث وفرق الآخرون فقالوا

[1] له وانما قيدنا بقولنا هذا لانه قد وقع من بعض الحنفية فى القرآن انه اسم للنظم والمعنى جميعا كما صرح به صاحب [illegible] الكشف [illegible] فى ذلك الكلام [illegible] من المصنف ١٢ [illegible]

الكذب في الثاني ممكن بالذات مقدور له عز اسمه ممتنع بالغير معدوم دائما فهذا تقرير محل النزاع وتحرير موضع المصاع واذ قد بلغ الكلام الى ذلك النصاب فحان ان نشرع في تحقيق الصدق والصواب وهو منقسم الى بابين الباب الاول في تقرير استحالة كذبه تعالى في كلا النحوين من الكلام وهو مشتمل على حجج خمسة عدد اهل العباء واصحاب الكساء عليهم من الصلوات اسناها والتحيات اذكاها۔

الحجة الاولى الكذب نقص قبيح باتفاق من اهل الاديان كما قد نص عليه الفاضل الامام وغيره من اهل الكلام وكل ما هذا شانه يمتنع اتصافه تعالى به امتناعا ذاتيا نظرا الى نفس ذاته عز اسمه وذلك ايضا بالاجماع كما صرح به السيد السند وغيره من ارباب الاصول فالكذب يمتنع اتصافه تعالى به امتناعا ذاتيا وذلك ما اردناه قلت وفي الحجة ابحاث دقيقة وانظار جليلة اما اولا فبان قولكم كل كذب قبيح ممنوع بل الضار منه كما صرح به الفاضل الامام اقول الصدق نفسه ما نقص قبيح وهو باطل ضرورة واجماعا او كمال حسن كما تشهد به الفطرة النقية عن شائبة الزيغ والضلال وعائبة الجهل والجدال ولذا تمدح به الباري عز مجده ومن اصدق من الله قيلا فالكذب النافي له من حيث ذاته نفسه يكون نقصا قبيحا البتة اذ النقصان انما هو انتفاء الكمال والانكار مكابرة اذ المقدمة اجماعية بل ضرورية صرح به العلامة المحقق شارح المقاصد والمحقق العلامة صاحب المواقف كيف وقد افاد الفاضل الامام نفسه في موضع اخر انه لما احترز ابليس عن الكذب علمنا ان الكذب في غاية الخساسة اقول وقد احترز ابو سفيان عن ادراج الكذب في كلامه مع التمادي في كفره ساعتئذ وكونه نافعا مفيدا له ولاصحابه فانهم كانوا كافرين على ان الكذب في كلامه عز اسمه نقص قبيح وان تضمن وجوها من المصلحة وتوقف عليه انواع من الحسن لما فيه من مفاسد لا تحصى ومطاعن في الاسلام لا تخفى كما نص عليه العلامة المحقق شارح المقاصد فكيف اذا ما لم تقترن بها ولعلك تتفطن من هذا البيان اندفاع ما هو ماثور عن الاشاعرة وقد حكاه الفاضل الامام في تفسيره الكبير ان قبح الكذب انما هو عرضي

لاخلاله بمصالح العالم ومنافع النفس ودركيف ولا منافاة بين التقبيحين الذاتي والعرضي فتامل وتفكر-
قال العلامة الفاضل شارح التجريد بعد ما صرح بان الخلو عن صفة الكمال مع جواز الاتصاف
نقص بالاتفاق واعترض بانا لا نسلم ان الخلو عن صفة الكمال نقص وانما يكون لو لم يكن حال الخلو
متصفا بكمال يكون زواله شرطا لحدوث هذا الكمال وذلك بان يتصف دائما بنوع كمال يتعاقب
افراده بغير نهاية وبداية ويكون حصول كل كمال لاحق مشروطا بزوال السابق على ما ذكره الحكماء
في حركات الافلاك فالخلو عن كل فرد يكون شرطا لحصول كمال بل لاستمرار كمالات غير متناهية
فلا يكون نقصا" اقول فيلزم انتفاء كفاية الذات في حصول كمالاته عز اسمه وهو خلاف ما اجمع
عليه جمهور اهل الاسلام وقد صرح به الفاضل الامام وسياتي وايضا يلزم خلو الذات عن نوع تلك الكمالات
في الازل اذ ليس شيء من افراده قديما لانعدامه وما ثبت قدمه امتنع عدمه كما قد نص عليه الفحول ومنهم
شارح التجريد ووجود النوع من دون وجود افراده امر غير معقول فتامل ثم قال ذلك العلامة الفاضل
واجيب بان ذات الواجب تعالى حينئذ لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
اذ لو كان قديما لزم وجود الحادث في الازل وهو محال اقول الملازمة ممنوعة اقول وبالله التوفيق الملازمة
ثابتة فان ما لا يخلو عن الحوادث اذا كان قديما فاما ان يتقدم على كل من تلك الحوادث تقدما امتداديا
فيلزم الخلو عنها وهو خلف او ذاتيا فقط فيلزم وجود الحوادث في الازل وتحصل المقصود مع لزوم
القول بالحدوث الذاتي وهو خلف عند المتكلمين او لا هذا ولا ذاك فيكون ايضا وجود الحادث في
الازل وهو المطلوب على انه يلزم القول بوجود الحادث من غير علة سابقة عليه وهو كما ترى . قال
بعض الافاضل الذين نعتقد عليهم الانامل بالاعتقاد انه تحقق تقدم القديم على كل واحد من الافراد
الغير المتناهية مع دوام المقارنة بفرد منها وذلك ظاهر اقول لا يذهب عليك ان هذا الفرد اما
ذو تشخص معين فلا يكون بقائه دائما لحدوث الافراد كلها او مبهم غير معين فلا يتصور وجوده في الواقع

فضلا عن الدوام والوجود الضمني دائما في سلسلة افراد معينة غير متناهية مع تقدم قديم تقدما استداديا[١]
على كل واحد من تلك الافراد الغير المتناهية واضح البطلان والقول بان التقدم على كل من
تلك الافراد لا يوجب التقدم على جميعها غير مفهوم اذ الجميع انما هو تلك الآحاد مع الهيئة او معروضة
لها واذا تقدم الشئ على كل منها في الواقع فتقدمه على الجميع ظاهر والمنع مكابرة والاحتجاج بسبقاء الورد
شهرا او شهرين مع عدم بقاء فرد منه اكثر من يوم او يومين لا يسنا اذ بقاء المطلق مدة بوجود افراده
على سبيل البدلية شئ وتقدم شئ ما على كل من تلك الافراد مع عدم تقدمه على المطلق شئ آخر
الممنوع انما هو هذا دون ذلك والمثال مؤيد للاول دون الثاني والوجدان الصحيح جازم بان السابق
على كل واحد من افراد الورد سابق على مطلق الورد والمنع مغالطة سفسطية قال الفاضل اللاهوري
في تقرير كلام الفاضل مولانا الخيالي قوله وايضا لو صح الخ نقض اجمالي وحاصله انه لو استلزم بداية كل
واحد من الجزئيات بداية المطلق لاستلزم نهاية كل واحد من الجزئيات نهايته وليس كذلك واللازم
ان يوصف نعيم الجنان بالتناهي ضرورة ان كل جزئي يوجد منها متناه فيلزم ان يكون مطلق
نعيم الجنان متناهيا مع انكم لا تقولون به اقول اللزوم المشار اليه بقوله واللازم ان يوصف الخ
ليس بثابت وصدق قوله كل جزئي موجود منها متناه ممنوع اذ لا تحقق نهاية[٢] كل جزئي من نعيم
الجنان الغير المتناهية في شئ من اجزاء الابد ضرورة وجوب وجود بعض منها في نظيره من العاضة
والابصير اللا تقضي تقضيا وحال البداية ليس كذلك فانها متحققة في كل جزئي من الجزئيات
الغير المتناهية ضرورة وجوب حدوث كل منها وتقدم الواجب عليها تقدما استداديا وبتقرير آخر ان
انتفاء النوع انما يتحقق بانتفاء جميع افراده وهو ظاهر وقد نص عليه المحقق الدواني في الحواشي
الجديدة على شرح التجريد وانتفاء جميع الافراد لازم في صورة البداية لحدوثها وتقدم الواجب عليها
تقدما استداديا فيكون النوع منتفيا ايضا في ذلك الاثناء وانتفاؤها جميعا ليس بلازم في صورة

[١] اي بالوقت تقدما استداديا لا لان التقدم الذاتي على بعض من تلك الافراد واجب بوجود كل من تلك الافراد على بعض البعض ذاتي الاول وفي كل من تلك الافراد ١٢ من المصنف العلام

[٢] فوائد صنيته عبارة عن انتفاء ... وانتهاء كل جزئي ... الابد ... ذلك ... قبل ١٢ من المصنف العلام

النهاية فى حين من الاحيان حتى يصير النوع منتفيا ايضا لاستحالة صيرورة اللا تقفى تقفيا فتأمل
فانه دقيق يحتاج الى تصفية القريحة وتلطيفها والخطاب ليس الى ذى جهل مركب وو عماوى بسيطة
واما ثانيا فبان الكذب واجب لانقاذ نبى من يد شقى فيكون حسنا اقول وجوب الكذب ثم حسنه ذاتيا [له]
ممنوع وعرضيا بالغير واسطة فى العروض ضائع غير نافع الا ترى كيف يباح اظهار الكفر مع كونه قبيحا
ذاتيا والتفريق بين المباح والواجب فى جواز اقتران احدهما مع الحرام دون الآخر تحكم كيف وانها
اقسام متعارضة وانواع متناقضة على السواء كما قرره الفحول من رجال الاصول على ان البارى عز مجده
ليس الكذب له طريقا متعينا لما هو حسن فيصير حسنا وفيه الكلام كما لا يخفى على اولى العقول والنهى قال صاحب
المسامرة" لا خفاء فى ان الكذب وصف نقص عند العقلاء وخروجه عنه بعارض الحاجة للعاجز عن
الدفع الا به لا يصح فرضه فى حق ذى القدرة الكاملة الغنى مطلقا سبحانه فقد تم كونه وصف نقص بالنسبة
الى جناب قدسه تعالى فهو مستحيل فى حقه عز وجل" واما ثالثا فبان الكذب نقص قبيح الا انه كذلك
اضافة الينا وليس يلزم ان ما هو مذموم منا يكون مذموما من البارى عز اسمه كما هو مفاد كلام الفاضل [له]
الامام فى تفسيره والعلامة القاضى العضد فى مواقفه اقول الصدق صفة مدح وكمال له تعالى و
اتيناك بالحق وانا لصادقون فالكذب النافى له يكون صفة نقص وذم له عز مجده وهو ظاهر على ان
هذا الاحتمال يجرى فى مثل العجز ايضا كيف وقد قيل" افاضة الوجود على الممكنات خير وكمال فيلزم
ان يكون بطريق الايجاب" فافهم وتبصر واما رابعا فبان التمسك فى تقدسه تعالى عن الكذب
بكونه نقصا قبيحا لا يستقيم على مسلك الاشاعرة فانهم لا يقولون بحسن الاشياء وقبحها عقليا فلا تتم الحجة
على رأيهم وقد صرح به امام الحرمين حيث قال" لا يمكن التمسك فى تنزيه الرب عن الكذب بكونه نقصا لان
الكذب عندنا لا يقبح لعينه" وقال صاحب التلخيص" الحكم بان الكذب نقص ان كان عقليا كان قولا
بحسن الاشياء وقبحها عقلا وان كان سمعيا لزم الدور" وقال صاحب المواقف" لم يظهر لى فرق

له اى الحق تعالى ... ذاتا ... من المصنف السلام ١٢

له اى الفاضل الخيرابادى فى حاشيته على الشفاء ١٢ من المصنف السلام

بين النقص في الفعل وبين القبح العقلي فان النقص في الافعال هو القبح العقلي بعينه اقول اما
اولا فبان الحجة وان لم تتم على راى الاشاعرة فهي تامة على مختار الماتريدية القائلين بحسن الاشياء وقبحها
عقلا وفيهم اسوة حسنة للاحناف الكرام واما ثانيا فبان كون حسن الاشياء وقبحها بمعنى صفة الكمال و
النقصان عقليا ثابت اجماعا وانما النزاع بينهم في المعنى الثالث كما سبق تفصيله وتوضيحه في الاصل لنحا مسن
ومطمح النظر في الحجة هو المعنى الاول دون الثالث فقد استقام الحجة على راى الاشاعرة ايضا واذا ثبت
ان القول بان التمسك في التنزيه عن الكذب بكونه نقصا غير صحيح غير صحيح ومن ثم قال العلامة المحقق شارح
المقاصد وانا اتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسئلة الحسن والقبح واما
خامسا فبان الحجة دالة على امتناع الكذب في الكلام النفسي الذي هو صفة ازلية قائمة بذاته عز مجده والمقصود
انما هو اثباته في الكلام اللفظي له تعالى الذي ليس كذلك فالمقصود ليس بثابت والثابت ليس بمقصود
اقول هذا هو الاشكال الاصعب الاعظم والحجر الاصم الابكم وهو اوهن من نسج العنكبوت واسخف
من ورق التوت ولا علينا لو وقع في جوابه شيء من الاطناب ونبذ من الاسهاب فاعلم اولا انه لا خلاف
لارباب المذاهب في كونه تعالى متكلما لثبوته بذلك متواترا عن الانبياء عليهم السلام وانما النزاع والخصام
بينهم في معنى كلامه عز اسمه وفي قدمه وحدوثه فالمذهب المشهور لاهل السنة والجماعة ان له تعالى نوعين
من الكلام ونحوين من البيان نفسي ولفظي وقد خالفهم في ذلك كثير من فرق الاسلام وطوائف الانام وقالوا
الكلام النفسي امر غير معقول وانما الكلام هو اللفظي المقروء المسموع وثانيا ان اهل السنة والجماعة قد اجمعوا
على ان النحو الاول وهو الكلام النفسي صفة ازلية قائمة بذاته تعالى وتفرقوا في النحو الثاني وهو الكلام اللفظي
فمذهب السلف الصالحين ومنهم خاتم التابعين بالاحسان سيدنا ابو حنيفة النعمان واوسط المجتهدين
سيدنا محمد بن ادريس وخاتم المجتهدين ذلك الامام الهمام احمد بن محمد بن حنبل وافضلهم دراية واعلمهم رواية
وامجدهم سلالة وافخمهم جلالة سيدنا الامام الاعظم والقدوة الاجل الاكرم جعفر بن محمد الصادق كرم الله

وجهه ووجوه آبائه الكرام وامام الصوفية العظام ذاك الشيخ داؤد الطائي وامام المتكلمين هذا الشيخ
ابو الحسن الاشعري والعلامة القاضي عضد الدين الايجي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني والسيد
الشريف الجرجاني وغيرهم انه قديم ايضا غير مخلوق ولا حادث قائم بذاته عز اسمه من دون
ترتب ابعاض وتعاقب اجزاء وابتداء كلمة وانتهاء قطعة وانما هذا كله في درجة القراءة ورتبة السماعة
وذلك لعدم مساعدة الآلة ومعاونة الحالة فالمقروء قديم والقراءة حادثة ومثله المسموع والسماعة
واذ قد وصلنا الى هذا الميقات حان ان نشرع في سرد الروايات۔ قال السيد الشريف في شرحه
للمواقف "وصف القرآن بالتقدم ثم صرح بما يدل على انه هذه العبارات المنظومة كما هو مذهب السلف
(اى المصنف صاحب المواقف ١٢)
حيث قالوا ان الحفظ والقراءة والكتابة حادثة لكن متعلقها اعني المحفوظ والمقروء والمكتوب قديم
وما يتوهم ان ترتب الكلمات والحروف وعروض الانتهاء والوقوف مما يدل على الحدوث فباطل
لان ذلك لقصور في آلات القراءة واما ما اشتهر عن الشيخ ابي الحسن الاشعري من ان القديم
معنى قائم بذاته تعالى قد عبر عنه بهذه العبارات الحادثة فقيل انه غلط من الناقل منشأه اشتراك لفظ
المعنى بين ما يقابل اللفظ وبين ما يقوم بغيره وسنزداد ذلك وضوحا فيما بعد ان شاء الله تعالى" اه
اقول هذا نص من السيد الشريف على ان مذهب السلف هو قدم النظم والعبارة والحدوث عندهم انما هو
للتلاوة والسماعة وقال السيد الشريف في موضع آخر "واعلم ان للمصنف مقالة مفردة في تحقيق
كلام الله تعالى على وفق ما اشار اليه في خطبة الكتاب ومحصولها ان لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول
اللفظ واخرى على الامر القائم بالغير فالشيخ الاشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب منه ان
مراده مدلول اللفظ وحده وهو القديم عنده واما العبارات فانما تسمى كلاما مجازا لدلالتها على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان
الالفاظ حادثة على مذهبه ايضا لكنها ليست كلامه حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة كعدم
اكفار من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم المعارضة و

التحدی بکلام الله الحقیقی وکعدم کون المقروء المحفوظ کلامه حقیقة الی غیر ذلک مما لا یخفی علی المتفطن فی
الاحکام الدینیة فوجب حمل کلام الشیخ علی انه اراد به المعنی الثانی فیکون الکلام النفسی عنده شاملا للفظ والمعنی
جمیعا قائما بذات الله تعالی وهو مکتوب فی المصاحف مقروء بالالسن محفوظ فی الصدور وهو غیر الکتابة والقراءة
والحفظ الحادثة وما یقال من ان الحروف والالفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه ان ذلک الترتب بسبب عدم
مساعدة الآلة فالتلفظ حادث والادلة الدالة علی الحدوث یجب حملها علی حدوثه دون حدوث الملفوظ
جمعا بین الادلة وهذا الذی ذکرناه وان کان مخالفا لما علیه متاخرو اصحابنا الا انه بعد التامل تعرف
حقیته تم کلامه وهذا المحمل لکلام الشیخ مما اختاره الشیخ محمد بن عبد الکریم الشهرستانی فی کتابه المسمی بنهایة
الاقدام ولا شبهة فی انه اقرب الی الاحکام الظاهرة المنسوبة الی قواعد الملة اقول هذا تصریح من القاضی
العلامة بان القول بحدوث الالفاظ وکونها مخلوقة له تعالی انما هو مشرب المتاخرین من الاشاعرة
دون المتقدمین منهم کیف وذلک الشیخ ابو الحسن الاشعری رئیس الاشاعرة وامامهم کان معتزلیا
فلما رجع الی السنة والجماعة تاب واظهر الاقلاع عن القول بخلق القرآن فی المسجد الجامع بالبصرة یوم الجمعة
کما قد نص علیه ابن خلکان فی وفیاته ومن القطعیات الضروریة ان المعتزلة انما یقولون بخلق هذا النظم
المتلو وحدوث ذاک اللفظ المقروء اذ الکلام النفسی عندهم لیس بشیء فقد ظهر ظهورا بینا ان الشیخ لم
یتب الا عن القول بخلق هذه الکلمات وحدوث تیک العبارات وقد استبان ایضا ان اهل السنة
کلهم الی زمانه هذا کانوا مطبقین علی القول بقدم الالفاظ وازلیة العبارات بل کان ذلک من شعارهم
المشهور حتی احتاج الشیخ الی التصریح به فی توبته والا فالمعتزلة قد خالفونا فی کثیر من مسائل الکلام کما لا
یخفی علی من دقق فکره ووسع نظره وقال خیر المتاخرین مولانا بحر العلوم فی فواتحه وایضا ان
اطلاق الکلام اما علی النفسی مجاز وعلی اللفظی حقیقة او بالعکس او حقیقة فیهما وعلی الاول یلزم ان
یکون ما هو کلام الله تعالی حقیقة مخلوقا حادثا وما هو غیر مخلوق لیس بکلام الله تعالی حقیقة لما قالوا

ان اللفظي حادث والنفسي قديم وعلى الثاني يلزم ان لا يكون هذا المقروء كلام الله تعالى هذا وان التزم
لكن لا يجترئ عليه المسلم وعلى الثالث يلزم ان لا يواخذ من قال ان القرآن غير منزل من الرب
تعالى لانه صادق ان اراد النفسي والارتداد لا يثبت بالشبهة مع انه تواتر عن الصحابة والتابعين المواخذة
بهذا القول فان الحق الصريح الذي يفترض ان يعتقد ما نقل عن صاحب المواقف ان هذا المقروء
كلام الله تعالى حقيقة وهو صفة بسيطة قائمة بذاته تعالى وله تعلقات بالاخبارات والانشاءات وبحسبها
يكون انشاء وخبرا وهي صفة قديمة غير مخلوقة كما في سائر الصفات وهي المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم
واذا صدر عن اللسان بالحركة صارت ذات اجزاء لعدم مساعدة اللسان بالتكلم بالكلام البسيط والظاهر تختلف
باختلاف المظاهر ولا استبعاد فيه واذا صارت ذات اجزاء وكل جزء منه متعلق بمعنى فيدل عليه ثم افاد ذلك
البحر الزاخر فالقرآن المقروء وان صدر بلسان الرسول لكن من قال لم يقله الله وليس كلامه فهو
كافر قطعا هذا هو الذي قال به الامام الهمام اعظم الائمة حيث قال في الفقه الاكبر القرآن في المصاحف مكتوب
وفي القلوب محفوظ وعلى الالسن مقروء وعلى النبي صلى الله عليه وسلم منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق
وكتابتنا له وقراءتنا له مخلوقة والقرآن غير مخلوق واراد باللفظ التلفظ وهو فعلنا مخلوق البتة او اراد
كسوة المتعين الذي اكتساه القرآن على اللسان وهو ايضا مخلوق لا شك فيه واللام في قوله
القرآن غير مخلوق للعهد اي القرآن الذي صفته انه مكتوب ومحفوظ ومنزل ومقروء غير مخلوق
في حد نفسه وان كان تعيناته التي في الكتابة والقراءة والحفظ والنزول مخلوقة اقول وقد
اشير في هذا الكلام الماثور الى اندفاع الاشكال المشهور وتقريره على ما افاده مولانا الخيالي ان كلام الله
تعالى اما اسم لذلك الشخص القائم بذاته تعالى فيلزم ان لا يكون ما نقرؤه كلامه تعالى بل مثله وهو كما ترى
للقطع بان ما نقرؤه من هذا المصحف هو الكلام الالهي والقرآن المنزل على النبي عليه الصلوة
والسلام بلسان جبرئيل واما اسم لنوع القائم بذاته تعالى فيلزم ان يكون اطلاقه على ذلك الشخص او

الاشخاص الأخر بخصوصها مجازاً فيصح نفيه عنه وعن غيره من الاشخاص حقيقة كما هو شان المجازات
اقول وتوضيح الجواب بانا نختار الشق الثاني كما هو منطوق الكلام المذكور وقد صرح به العلامة الفاضل شارح
التجريد حيث قال والاصح انه اسم لا من حيث تعين المحل فيكون واحداً بالنوع ويكون ما يقرؤه القاري انتهى فاذا كان
نفسه لا مثله وهكذا الحكم في كل شعر وكتاب ينسب الى مؤلفه" وصحة نفي ذلك النوع عن الشخص القائم
بذاته تعالى والاشخاص الاخر القائمة بذوات محالها انما هو بحسب المحل الاولي دون الشائع والمحظور
انما هو في الثاني دون الاول كيف وتجويز انسلاب الشيء حقيقة عن الذات والذاتيات كتجويزه عن الاجانب
والمتباينات مما لاريب في كونه من الاباطيل على ان الاشكال مشترك بين الشيخ وخصومه بل لزم عليهم فالجواب هو
الجواب فانظر وتبصر قال ولك البحث في محل آخر معلقاً على قول الفاضل المحقق البهاري "لان كلامه تعالى ازلي لامتناع
قيام الحوادث بذاته تعالى" وفيما فيه لانه لا يتم على المعتزلة فانهم يقولون انه ليس صفة قائمة به سبحانه بل معنى تعالى متكلم
بكلام قائم بجسم ولانه لا يتم على الكرامية القائلين بقيام الحوادث بذاته تعالى ولا يخفى على المستيقظ ان مخالفة الحمقاء
لا يضر التمامية كيف ومسئلة كون الكلام صفة له تعالى غير مخلوقة قطعية لا وجه للريب والارتياب فيه الا ترى كيف قال الامام
ابو حنيفة رحمه الله من قال بخلق القرآن فهو كافر قالوا هو من الكفران لا من الكفر وكيف صبر الامام احمد على انحاء التعذيبات
ولم يجر خلافها على اللسان فضلاً عن الاقرار وانظر الى ما قال الامام الشيخ داؤد الطائي عند حلول هذه الحادثة
اقام احمد مقام الانبياء وسئل الامام الهمام جعفر بن محمد الصادق كرم الله وجهه ووجوه آبائه الكرام عن القرآن هل هو
خالق او مخلوق فاجاب القرآن كلام الله غير مخلوق وبالجملة مسئلة عدم خلق القرآن وكونه صفة قديمة مجمع عليه
اجماعاً قطعياً لا يعتبر مخالفة الحمقاء وكذا لا يضر مخالفة الكرامية في امتناع قيام الحوادث به تعالى" اقول
في هذا الكلام شهادة صادقة على ما ادعينا من مشرب الامام الشيخ داؤد الطائي ومذهب الامام سيد الانام في
زمانه جعفر بن محمد الصادق عليه وعلى آبائه الصلوة والسلام اذ السؤال لم يقع الا عن هذا النظم اللفظي لا النفسي والا
لقيل هل هو موجود ثابت ام منتف ليس بشيء وقال صاحب التمهيد قال ابو يوسف ناظرت ابا حنيفة في القرآن

ستة اشهر حتى اتفق رأيي ورأيه على ان القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق" قال علي القاري" و
قد صح هذا القول عن محمد" اقول هذا نص على ان مذهب الائمة الثلاثة هو ان الكلام المنزل على النبي عليه
الصلوة والسلام الموحى اليه صلى الله عليه وسلم غير مخلوق وما هو الا النظم اللفظي دون النفسي وقد قال الشيخ الامام علي
بن محمد البزدوي رادا على من يزعم من المعتزلة ان اباحنيفة رضي الله عنه كان على معتقدهم" وقد صح
عن ابي يوسف انه قال ناظرت اباحنيفة رضي الله عنه في مسئلة خلق القرآن ستة اشهر فاتفق رأيي ورأيه على
ان من قال بخلق القرآن فهو كافر وصح هذا القول عن محمد رحمه الله ودلت المسائل المتفرقة عن اصحابنا
في المبسوط وغير المبسوط على انهم لم يميلوا الى شيء من مذهب الاعتزال والى سائر الاهواء" اقول ومن البين ان الرد في هذه
الرواية انما يتم اذا حمل الاتفاق على انكار القول بخلق القرآن اللفظي والا فالمعتزلة لا يقرون بوجود الكلام
النفسي فضلا عن ان يقولوا بحدوثه او قدمه وسياتي له مزيد بيان في فتح المعين فاكشف الغين قال الفاضل الديري
"حكى ان الشافعي رضي الله عنه لما كان بمصر رأى في المنام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وهو يقول له بشر احمد بن
حنبل بالجنة على بلوى تصيبه فانه يدعى الى القول بخلق القرآن فلا يجيب الى ذلك بل يقول هو منزل غير مخلوق
فلما صبح الشافعي رضي الله عنه كتب صورة ما رآه في منامه وارسله مع الربيع الى بغداد" وقال الفاضل المذكور" قال
محمد بن خزيمة لما نعي بموت الامام احمد بن حنبل اغتممت غما شديدا فرأيته في المنام فقلت ما فعل الله بك فقال غفر لي
وتوجني والبسني نعلين من ذهب وقال يا احمد هذا بقولك القرآن كلامي غير مخلوق" ومناظرة عبد الله بن محمد
الاذرمي شيخ ابي داود والنسائي احمد بن ابي دؤاد وافحامه اياه بين يدي الواثق امير المؤمنين وقتل احمد بن نصر الخزاعي
وغيره من افاضل اهل السنة وامتحانهم مشهور وفي التواريخ الموثوق بها مذكور قلت وان اختلج بصدرك وتوسوس في
خاطرك ان القرآن الذي اجمعت تلك الائمة على عدم القول بكونه مخلوقا حادثا وبذلوا عليه انفسهم للقتل و
الضرب والحبس الشديد وغيرها من البلايا والمصائب انما هو الكلام النفسي الذي هو صفة له دون اللفظي الذي
حدوثه مصرح في كلام الاشاعرة اقول انه التاويل مع كونه تابى عنه الفاظ العبارات المذكورة انفسها تاويل

باطل وتبديل عاطل فان المعتزلة انما جزموا بحدوث هذه الالفاظ المقروءة والعبارات المسموعة دون غيرها
من كلامه عز اسمه وذلك من وجهين الاول انهم قد اجمعوا اجماعا قطعيا فيما بينهم على انتفاء الكلام النفسي له تعالى
ويقولون انه امر غير معقول فينحصر كلامه عز اسمه عندهم في هذه الالفاظ وتلك العبارات فلا يقولون الا بحدوثها
دون غيرها من الكلام كيف واتصاف الشئ بالحدوث وكونه مخلوقا لا يتصور الا حين اتصافه بالوجود فما لا يوجد
رأسا كيف يوصف بانه حادث او مخلوق وهذا ظاهر جدا لمن كان له قلب او القى السمع وهو شهيد قال الفاضل الامام المسألة
السابعة استدلت المعتزلة بهذه الآية على ان كلام الله تعالى محدث قالوا انه تعالى وصفه بكونه حديثا في هذه الآية و
في قوله الله نزل احسن الحديث والحديث هو الحادث او المحدث وجوابنا عنه انكم انما تحكمون بحدوث الكلام الذي
هو الحروف والصوت ونحن لا ننازع في حدوثه انما الذي ندعي قدمه شئ آخر غير هذه الحروف والاصوات والآية لا
تدل على حدوث ذلك الشئ البتة بالاتفاق منا ومنكم فاما ما نقطع بثبوته انا وانكم فانكم تنكرون وجود كلام سوى هذه الحروف
والاصوات فكيف يمكنكم ان تقولوا ان هذه الآية تدل على حدوثه واما ثانيا فلان الآيات التي استدل بها المامون
في كتابه الى نائبه على حدوث القرآن وكونه مخلوقا لا تدل الا على حدوث هذه الالفاظ والعبارات فعلينا نقل دلائل
المامون واتمام ايضاح دلالتها على ما تدل عليه ثانيا فنقول قال العلامة السيوطي في سنة ثمان عشرة امتحن الناس
بالقول بخلق القرآن فكتب الى نائبه على بغداد اسحق بن ابراهيم الخزاعي ابن عم طاهر بن الحسين في امتحان
العلماء كتابا يقول فيه وقد عرف امير المؤمنين ان الجمهور الاعظم والسواد الاكبر من حشوة الرعية وسفلة العامة ممن لا نظر له
ولا روية ولا استضاءة بنور العلم اهل جهالة بالله وعمى عنه وضلالة عن حقيقة دينه وقصور ان يقدروا الله حق قدره ويعرفوه بكنه
معرفته ولم يفرقوا بينه وبين خلقه وذلك انهم ساووا بين الله وبين ما انزل الله من القرآن فاطبقوا على انه قديم لم يخلقه الله
ولم يخترعه ثم انتسبوا الى السنة وانهم اهل الحق والجماعة وان من سواهم اهل الباطل والكفر الى ان قال وقد قال الله تعالى
انا جعلناه قرآنا عربيا فكل ما جعله الله فقد خلقه كما قال تعالى وجعل الظلمات والنور وقال نقص عليك من انباء ما قد سبق
فاخبر انه قصص لامور احدثه بعدها وقال احكمت آياته ثم فصلت والله محكم كتابه ومفصله فهو خالقه ومبدعه الخ فهذه دلائل

المامون على حدوث القرآن اما استفاء دلالتها الا على حدوث هذه الالفاظ والعبارات فلما افاد
الفاضل الامام في تفسير الكبير حيث قال "اما قوله انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ففيه مسائل المسئلة الاولى
القائلون بحدوث القرآن احتجوا بهذه الآية من وجوه الاول ان الآية تدل على ان القرآن مجعول والمجعول
هو المصنوع المخلوق" الى ان قال "والجواب ان هذا الذي ذكرتموه حق وذلك لانكم استدللتم بهذه على كون
هذه الحروف المتوالية والكلمات المتعاقبة محدثة مخلوقة وذلك معلوم بالضرورة ومن الذي ينازعكم فيه" وافاد في
تفسير قوله تعالى كتاب احكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير "المسئلة السادسة احتج الجبائي بهذه الآية على ان
القرآن محدث مخلوق من ثلثة اوجه الاول المحكم هو الذي اتقنه فاعله ولولا ان تعالى محدث هذا القرآن والا لم يصح
ذلك لان الاحكام لايكون الا في الافعال الثاني ان قوله ثم فصلت يدل على انه حصل فيه انفصال وافتراق ويدل على
ان ذلك الانفصال والافتراق انما حصل بجعل جاعل وتكوين مكون وذلك ايضا يدل على المطلوب" الى ان قال "اجاب
اصحابنا بان هذه النعوت عائدة الى هذه الحروف والاصوات ونحن معترفون بانها محدثة مخلوقة انما الذي ندعي قدمه امر
آخر سوى هذه الحروف والاصوات" واذ قد سمعت وعلمت بهذا البيان استقر في ذهنك الوجهان المذكوران فلا
اظنك تابا في ان المعتزلة لايقولون الا بحدوث هذه الالفاظ والعبارات دون غيرها من كلامه عز مجده ولا في ان
الذي الجأ المامون وغيره من الناس الى القول بحدوثه وكونه مخلوقا واستدل عليه بالآيات لم يكن الا هذه الالفاظ
المقروءة والعبارات المسموعة فلم يكن امتناع الامام احمد بن حنبل وغيره من ائمة اهل السنة والجماعة الا عن القول بحدوث
هذه الالفاظ والعبارات وكونها مخلوقة فقد ثبت ثبوتا لا استتره فيه ان مذهب الامام احمد بن حنبل وغيره من ائمة اهل السنة
بل جمهور اسلافهم كان هو قدم الالفاظ والعبارات ومن ثم قال مولانا حسن چلپي في حواشيه على شرح المواقف "فان
قلت القرآن عند المعتزلة هو اللفظ الحادث فلم لم يعترفوا بحدوثه واختاروا الضرب والقتل قلت الظاهر ان مذهبهم كان
قدم الالفاظ ايضا كما هو مذهب السلف" وما قال الفاضل اللاهوري في حواشيه على شرح المواقف وغيره في غيرها
ان هذا الاختلاف راجع الى الاختلاف في ثبوت الكلام النفسي وانتفائه فبعيد عن شانهم كيف وهما مسئلتان برأسهما

لا لزوم منهما وما رأينا في شيء من التواريخ المعتمدة ان المناظرة والمقاتلة لثبوت الكلام النفسي وانتفائه وقعت في
حين من الاحيان بعهد الفتنة والامتحان فقد ثبت بشهادة الرواية والدراية ان مذهب اهل بيت سيد المرسلين
صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين والائمة المجتهدين وغيرهم من السلف الصالحين هو قدم النظم والعبارات وكونها صفة
لجاعل الارض والسموات فعلى هذا المذهب الذي هو الحق تحقيقا وتقليدا يسقط الاشكال من اصله وتنهدم اركانه عن
الاساس بقي مذهب المتأخرين القائلين بحدوث النظم والعبارة وهو منشأ لورود الاشكال ظاهرا فنقول وبالله التوفيق
انهم قالوا القرآن كلام الله يطلق بالاشتراك او الحقيقة والمجاز على الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة
له تعالى وعلى اللفظي المؤلف من السور والآيات ومعنى الاضافة انه مخلوق له تعالى ليس من تأليفات المخلوقين
هذا ما افاده العلامة المحقق في شرح العقائد النسفية وغيره في غيره اقول هذا القول ان حمل على ما هو الظاهر المتبادر منه
فبطلانه غير خفي على اللبيب فانه ان كفى لتحقق معنى الاضافة وجواز اطلاق القرآن كلام الله على هذا النظم كونه
من مخلوقاته تعالى ليس من تأليفات المخلوقين كما هو منطوق عبارة العلامة المحقق لزم تحقق معنى الاضافة في الصفات
القائمة بالممكنات المخلوقة له تعالى على ما هو مذهب اهل السنة والجماعة كالكلام الكاذب والعجز والجهل وغيرها من
العيوب والنقائص فيصح القول والاذعان بان كذب الباري وعجزه وجهله موجود في الواقع ولا يلتزمه الا الملحد
الشقي او كافر غوي قال العلامة المحقق شارح المقاصد ان الفعل انما يستند حقيقة الى من قام به لا الى من اوجده الا يرى
ان الابيض مثلا هو الجسم وان كان البياض بخلق الله تعالى وايجاده ولا عجب في خفاء هذا المعنى على عوام القدرية
وجهالهم حتى شنعوا به على اهل الحق في الاسواق وانما العجب في خفائه على خواصهم وعلمائهم حتى سودوا به الصحائف و
الاوراق وقال الفاضل شارح التجريد اختلفوا في ان افعال العباد الاختيارية واقعة بقدرتهم ام هي واقعة بقدرة
الله تعالى مع الاتفاق على انها افعالهم لا افعاله اذ القائم والقاعد والآكل والشارب وغير ذلك هو الانسان مثلا
وان كان الفعل مخلوقا لله تعالى فان الفعل انما يستند الى من قام به لا الى من اوجده فان قلت قد يمكن الفرق
بين نظم القرآن وبين غيره مما ذكرتم من الاشتراك في كونهما من مخلوقاته ومحدثاته تعالى فان الاول مخلوق و

محدث له تعالى من غير تصرف وكسب لغيره راساً واما الثاني فانه مخلوق محدث له تعالى مع نوع تصرف و
تجشم من العبد كالكسب على مذهب الماتريدية او القدرة الوهمية كما هو مشرب الاشاعرة فقد انكشف الفرق وانقشع الالزام
قلت هذا الفرق لا يحسم مادة الاشكال ولا يزيله بالقلع والاستيصال فانه قد ثبت في صحاح الاخبار من تكلم الذئب والبقرة
وغيرهما من الاشجار والحصى ونحوها ومن البين الواضح ان ههنا ليس تصرف من كسب العباد وقدرتهم اصلا فيلزم ان
يعد مثل هذا الكلام من كلامه عز اسمه كنظم القرآن وبطلانه مجمع عليه اجماعاً والامر كما قال مولانا علي القاري لزاماً على
المعتزلة "وكيف يصح ان يكون متكلما بكلام يقوم بغيره ولو صح ذلك للزم ان يكون ما احدث من الكلام في الجمادات والحيوانات كلامه
ولا يفرق حينئذ بين نطق وانطق وانما قالت الجلود انطقنا الله ولم تقل نطق الله بل يلزم ان يكون متكلما بكل كلام خلقه
في غيره زوراً كان او كذباً او كفراً او هذياناً تعالى الله عن ذلك" فالمحمل الصحيح لكلامهم هذا ان يقال القرآن او كلام الله
يطلق اما بالاشتراك او بالحقيقة في الاول والمجاز في الثاني على الكلام النفسي والوصف القدسي له عز اسمه وعلى
هذا النظم المقروء واللفظ المسموع من حيث انه دال على الاول ومنطبق عليه هذا ما افاده الفاضل الامام حيث قال "اذا
قلنا لهذه الحروف المتوالية والاصوات المتعاقبة انها كلام الله تعالى كان المراد انها الفاظ دالة على الصفة القائمة
بذات الله تعالى" وقال العلامة المحقق في حواشيه على التوضيح "وهذا الكلام اللفظي الحادث المؤلف من الاصوات و
الحروف القائمة بمحالها يسمى كلام الله تعالى والقرآن على معنى انه عبارة عن ذلك المعنى القديم" وقال العلامة
الفاضل شارح التجريد "والاشاعرة قالوا كلامه تعالى ليس من جنس الحروف والاصوات بل هو معنى قائم بذاته يسمى الكلام
النفسي وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من الحروف وهو قديم" اقول ولعلك تتفطن من هذا البيان اندفاع ما افاده
مولانا المدقق حسن چلپي في حواشيه على شرح المواقف "ان كون الالفاظ والعبارات دوال بالنسبة الى الكلام النفسي
الثابت صدقه بالدليل المذكور فرع امتناع الكذب في الكلام اللفظي كما لا يخفى فبناء امتناع الكذب فيه على كونها دوال
عليه دور والاصحاب انما قالوا بكون الكلام اللفظي دليلا على المعنى النفسي القائم بذاته تعالى في نفس الامر بعدما تقرر عندهم من امتناع الكذب
فيه فليتامل" وجه الاندفاع اوضح اذ وجوب القول بان الالفاظ والعبارات دوال بالنسبة الى الكلام النفسي انما هو للزوم المحال المذكور باتفاق لانه

قوله لانه اذا ورد [illegible] ان حمل كلام العلامة [illegible] التفتازاني [illegible] فالمحمل الصحيح [illegible] من المصنف سلمه الله

قوله هذا ما افاده [illegible] من الاشاعرة [illegible] من المصنف [illegible]

فرع امتناع الكذب في الكلام اللفظي فتامل ولا تعجل وبالجملة فهذا النظم اللفظي عند متاخري الاشاعرة ايضا كلام الله عز اسمه
لا من حيث انه مخلوق له تعالى فقط بل من حيث انه دال ومنطبق على الكلام النفسي له عز اسمه ايضا ثم الكلام اللفظي اذا
لاحظناه مع الحيثية المذكورة وقطع النظر عن جميع ما عداها يمتنع كذبه البتة والا لزم كذب الكلام النفسي ايضا اذ كذب اللفظ
مع صدق مدلوله وعلى العكس امر غير معقول بل صدق اللفظ وكذبه ليس له معنى وراء صدق مدلوله ومعناه وكذبه قال العلامة
المحقق شارح المقاصد عقيب الاستدلال على امتناع الكذب في الكلام النفسي وطريق اظهر وهذا الوجه في كلامه المنتظم من
الحروف المسموعة انه عبارة عن كلامه الازلي ومرجع الصدق والكذب الى المعنى او لزم انتفاء كونه دالا على ما فرض
دالا عليه هذا خلف واذا الكلام اللفظي ليس كلامه تعالى الا من حيث الدلالة والانطباق على الكلام النفسي كما سبق وقد
ثبت امتناع الكذب فيه من تلك الحيثية مع قطع النظر عن حيثيات وجهات اخر فقد ثبت امتناع الكذب فيما هو كلام الله تعالى
من حيث انه كلام الله تعالى من دون اللحاظ الى حيثية وجهة اخرى هو الامتناع الذاتي لكذبه تعالى في كلامه اللفظي
وهذا ما اردناه فان قلت امتناع الكذب في الكلام اللفظي انما هو من حيث الانطباق والدلالة المذكورتين كما قلتم و
تلك الحيثية خارجة عن مفهوم الكلام اللفظي فامتناع الكذب فيه انما هو من امر خارج عنه وهو الامتناع بالغير وهو غير محل
النزاع اذ المتنازع فيه هو الامتناع الذاتي لا الغيري قلت ههنا امران احدهما الكلام اللفظي المضاف الى الله تعالى و
هو الذي يصح ان يقال انه القرآن او كلام الله جل مجده وثانيهما الكلام اللفظي المخلوق له تعالى وهو الذي يعم الاول
عند الاشاعرة ويصدق على كلام البشر والذئب والبقر وغيرها كما مر والحيثية الدلالة والانطباق المذكورين وان كانت خارجة عن
مفهوم الثاني عارضة له الا انها داخلة في مفهوم الاول غير عارضة له اذ مفهومه ليس هو الكلام اللفظي المخلوق له تعالى مطلقا
بل هو من حيث الدلالة والانطباق على الكلام النفسي القديم له عز اسمه كما سلف واذ المقصود اثبات الامتناع فيما هو كلام
الباري عز اسمه دون ما هو مخلوق له مطلقا فلم يلزم ما عقبار الحيثية المذكورة في الموضوع عقبار الحيثية الخارجة عن الموضوع
العارضة له حتى تقدح ويضر في كونه امتناعا ذاتيا وجئنا بالفطر يا كيف وامتناع شريك الباري مثلا ليس الا من حيث الاضافة
الى الباري عز اسمه فيلزم ان يكون امتناعه ايضا بالغير وهو باطل ضرورة واجماعا وتخيل ان يقال ان حيثية الاضافة وان

له ان بعض العبارات ... كما اوردنا في البيان ١٢ من المصنف العلام

كانت خارجة عن مفهوم الشريك من حيث هو عارضة له الا انها داخلة في مفهومه من حيث انه مضاف والحكم
بالامتناع ليس الا من حيث هو كذلك ونظيره ما قال العارف الجامي قدس سره "لان الوصفية العرضية التي كانت في
ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له" وقال الشيخ المحقق الرضي فان قيل الوصف في هذا المكرر
عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولم
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه وهو وضع المعدول غير وضع المعدل عنه" وقال الفاضل الاسفرائني "قوله لان
الوصفية الخ اشارة الى دفع سؤال تقريره ان هذه الوصفية عرضية لا اصلية فلا تكون سببا لمنع الصرف اما كونه عرضية
فلان ثلثة ثلثة موضوعة للعدد فلا يكون فيهما وصفية ولكن الوصفية عارضة لهما في الاستعمال نحو جائني القوم ثلثة ثلثة و
تقرير الجواب ان المقصود هو منع صرف ثلث ومثلث لا ثلثة ثلثة والوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية
في ثلث ومثلث لاعتبارها اي الوصفية فيهما وضعا له" فبمثله يقال في محل النزاع ان المقصود هو اثبات امتناع الكذب
في كلام لفظي هو كلام الباري عز اسمه دون ما هو مخلوق له تعالى مطلقا وحيثية الدلالة والانطباق وان كانت خارجة
عن مفهوم الثاني عارضة له الا انها داخلة في مفهوم الاول غير خارجة عنه فامتناع كذبه لا يكون الا من حيث النظر الى نفس ذاته
وتصدق القضية القائلة بسيطة او مركبة كذب كلام الباري ممتنع او كلام الباري كاذب بالامتناع كقولنا اجتماع النقيضين
ممتنع او النقيضان مجتمعان من دون التفات في كليهما الى ما هو خارج عن الموضوع ولا نعني بالامتناع الذاتي الا هذا فلما
اتضح ووضح ما بيناه ان الكذب في الكلام النفسي واللفظي له تعالى ممتنع امتناعا ذاتيا على مذهب السلف في الاصول
فقد ظهر ان الاشكال الذي
لا يخلف ايضا كما هو كذلك على مشرب السلف والمذهبان سيان في افادة هذا الامتناع الذاتي وقد ظهر ان الاشكال الذي
كان حجة لهم قد انقلب بظهره عليهم ولعلك تستخرج من هذا البيان اندفاع ما قيل الكلام اللفظي مركب وكل مركب حادث وكل
حادث ممكن وكل ممكن مقدور له تعالى فكل كلام لفظي مقدور له تعالى صادقا او كاذبا وهو المطلوب وجه الاندفاع ان
الكلام اللفظي الكاذب ليس من افراد كلام له تعالى وان كان من افراد كلام مخلوق له تعالى وبينهما بون بعيد اذ الكلام
اللفظي له تعالى على مذهب متاخري الاشاعرة ايضا انما هو الدال المنطبق على الكلام النفسي كما سبق ومثله لا يمكن ان يكون

اي ائمتنا علماء الاشاعرة لا يلزم
تعالى على بعض فرق الخ
محل النزاع اه
من المصنف العلام

كاذبا البتة والا لم يكن الا منطبقا عليه فلم يكن كلامه تعالى هذا خلف على ان بناء الدليل انما هو على مذهب الحشوية فيكفي في
الاستدلال ان يقال الكلام اللفظي حادث وكل حادث مقدور له تعالى فباقي المقدمات حشو مستدرك الحجة الثانية الصدق
في كلام النحويين كمال له تعالى وآتيناك بالحق وانا لصادقون وبالحق انزلناه وبالحق نزل وكل كمال له تعالى فذاته عز اسمه كافية
في حصوله عز اسمه فالصدق مطلقا فذاته عز اسمه كافية في حصوله عز مجده اما الصغرى فقد تبينت واما الكبرى فلما صرح به
الفاضل الامام حيث قال واذا ثبت انه واجب الوجود لذاته كان ايضا واجب الوجود بحسب جميع كمالاته اذ لو لم يكن ذاته كافية
في حصول ذلك الكمال لافتقر في حصول ذلك الكمال الى سبب منفصل وحينئذ لا يكون غنيا وقد فرضناه غنيا هذا خلف
فثبت ان ذاته كافية في حصول جميع كمالاته واذا ثبت كفاية الذات في حصول الصدق في كلام النحويين ثبت كفايتها
في نفي الكذب مطلقا لاستحالة اجتماعهما واذ كفت الذات في نفي الكذب كان الكذب ممتنعا نظرا الى ذاته عز اسمه اذ لو امكن
نظرا الى ذاته عز اسمه لم تكن الذات فيه رأسا فضلا عن كونها كافية في النفي هذا خلف واذ ثبت امتناع الكذب نظرا الى نفسه
ثبت امتناع الكذب امتناعا ذاتيا اذ لا نعني بالامتناع الذاتي الا الامتناع نظرا الى نفس الموضوع من حيث هو كما سلف
في الاصول فان قلت الرازقية وصف مدح وكمال فقد تمدح به البارى عز اسمه ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
مع ان ذاته عز اسمه ليست بكافية في حصولها عز اسمه اذ يتوقف حصولها على وجود المرزوقين هذا ظاهر فانتقضت الحجة
اصلا قلت ان التمدح بالرازقية ومثلها من الاحياء والاماتة راجع الى وصف كمال حقيقي آخر هي القدرة مع الارادة
على ما ذهبت اليه الاشاعرة او التكوين على ما اختارته الماتريدية ولا ريب في كفاية الذات في حصول القدرة والتكوين
ومن ثم لم يعدوا الرازقية وامثالها في الصفات الحقيقية السبعة او الثمانية التي هي كمالات حقيقية له تعالى قال العلامة
المحقق شارح العقائد النسفية والمحققون من المتكلمين على انه اي التكوين من الاضافات والاعتبارات العقلية
مثل كون الصانع تعالى قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا بالسنتنا ومعبودا لنا ومميتا ومحييا ونحو ذلك والحاصل في الازل
هو مبدأ التخليق والترزيق والاماتة والاحياء وغير ذلك والدليل على كونه صفة اخرى سوى القدرة والارادة اقول هذا على مذهب
الاشاعرة النفاة لصفة التكوين واما الماتريدية المثبتون لها فقالوا ثم اختلفت اسماؤها بحسب اختلاف الآثار فمن حيث حصول المخلوقات به يسمى تخليقا و

الارزاق ترزیقا والصور تصویرا والحیوٰة احیاءً والموت اماتة الی غیر ذلک فان قلت الصدق ایضا لیس معدودا
فی الصفات الحقیقیة عندہم فلم یکن کمالاً حقیقیاً فانتقضت الحجة من ہذا الوجه قلت الکلام معدود فی تلک الصفات
لاشک ومن الظاہر البین ان کمالیته لیس الا من حیث الصدق الم تسمع قول العارف الشیرازی ؎ بنطق آدمی
بہتر است از دواب ٭ دواب از تو بہ گر نگوئی صواب ٭ والنظر الدقیق ایضا یقتضی ذلک فان الکلام انما یعد کمالا من
حیث انه اعلام وافہام لما ہو فی الواقع واما الکلام الکاذب فلیس کذلک بل ہو تجہیل واغفال فلا یکون کمالا بل نقصا وعیبا
ثم لو ان تخلج شیئ فی قلبک فازحه بالتامل اللائق والتبصر الفائق الحجة الثالثة لو جاز اتصافه تعالی بالکلام الکاذب فی
امر من الامور لکان ذلک الکلام قدیما لامتناع قیام الحوادث بذاته تعالی کما قد اجمع علیه الجمہور من ارباب الملل صرح به العلامة
المحقق شارح المقاصد والعلامة القوشجی شارح التجرید والسید السند شارح المواقف واذا قدم ذلک الکلام الکاذب استحال وجود الکلام
الصادق المقابل لذلک الکلام الکاذب للتنافی الظاہر بینہما اولا یمکن زوال ہذا الکلام الکاذب وہو ایضا محال فان ما ثبت
قدمه امتنع عدمه صرح به الفحول من الاعلام والعدل من اہل الاسلام فاذا امتنع وجود الکلام الصادق فی ذلک الامر
علیه تعالی وہو باطل فانا نعلم بالضرورة ان الباری عز اسمه اذا علم شیئا امکن له ان یخبر عنه علی ما ہو علیه قال العلامة المحقق
شارح التجرید ما محصله ان الدلیل لو تم لدل علی امتناع الصدق ایضا فانه تعالی لو اتصف بکان صدقه قدیما فیلزم ان
یمتنع علیه الکذب مع انا نعلم بالضرورة ان الباری عز اسمه اذا علم شیئا امکن له ان یخبر عنه لا علی ما ہو علیه اقول قوله امکن له
الخ ممنوع ودعوی الضرورة غیر مسموعة وقیاس الباری عز اسمه علی العباد فی امکان الاخبار عن شیئ علی ما ہو علیه ولا
علی ما ہو علیه فاسد قال العلامة القاضی والسید السند وہذا الوجه انما یدل علی کون الکلام النفسی صدقا لانه القدیم واما ہذه
العبارات الدالة علی الکلام النفسی فلا دلالة علی صدقہا لانہا حادثة فیجوز ان لا یحدث الصدق الذی یقابلہا مع ان
الاہم عندنا ہو بیان صدقہا اقول لا یذہب علیک ان بناء ہذا الاشکال انما ہو علی القول بحدوث النظم والعبارة
وقد عرفت سابقا ان القول بالحدوث خلاف ما ذہب الیه اہل التحقیق من السلف السابقین والخلف اللاحقین ومنہم العلامة
القاضی العضد والسید السند کما مر تفصیله وتوضیحه فی الحجة الاولی علی ان امکان الکذب فی کلام الله تعالی ولو امکانا

ذاتيا فقط لا يستقيم على القول بالحدوث ايضا كما قد انزلنا اليك آيات بينات فتدبر وتذكر ما قد سلف ولعلك تتفطن
من هذا البيان اندفاع ما قال السيد السند وغيره في غير ذلك الموضع من امكان كذبه تعالى وكونه مقدورا كيف والكلام اللفظي
الكاذب لا يكون مدلولا ومنطبقا على الكلام النفسي فلم يكن كلاما له عز اسمه وليت شعري كيف خفي الامتياز على مثل السيد
بين كلامه عز اسمه وكلام مخلوق له عز اسمه ومن ثم قيل الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو. الحجة الرابعة وقد الهمني ربي واوحى صنعي
خالقي انه لو امكن الكذب في كلامه نظرا الى ذاته تعالى فاما ان يمتنع بغيره ايضا اولا والثاني باطل ضرورة واجماعا وعلى الاول
فذلك الغير اما صفة من صفاته تعالى او امر منفصل عن ذاته عز اسمه والثاني باطل ضرورة لاستلزامه افتقار الواجب في تكماله
الى ما هو منفصل عنه وهو من خواص الممكن ولان ذلك الغير حادث فلا يجب وجوده وحصوله على ما هو المذهب من عدم
الوجوب عليه والايجاب منه عز اسمه فلا يجب الصدق اذ مقدمته الواجب واجب فلا يمتنع الكذب ايضا اصلا وهو باطل
اتفاقا فبقي الامتناع بالصفة وهو باطل ايضا وذلك من وجهين اما اولا فبان صفاته تعالى ليست اغيارا له عز اسمه
كما انها ليست اعيانا على ما هو مذهب اهل السنة والجماعة المثبتون لها القائلون بانها زائدة على ذاته عز مجده فالممتنع بمثل تلك الصفة
لا يكون ممتنعا بالغير وقد فرض ممتنعا بالغير هذا خلف وفيه نظر وله جواب واما ثانيا فبان ثبوت الصفات الزائدة على ذاته جل مجده امر
مظنون غير متيقن ولذا لم يكفر المعتزلة وغيرهم بناء على القول بانتفائها مع ترتب غاياتها واذا امكن الكذب نظرا الى ذاته عز اسمه وامتناعه
نظرا الى الغير انما هو امر مظنون فيه لتوقفه على وجود ذلك الغير الذي هي الصفة الزائدة وهو مظنون فيه كما علمت آنفا فلا يكون انتفاء الكذب عنه
وثبوت الصدق له تعالى قطعيا يقينيا يكفر جاحده انه كفر بواح لا ريب فيه فاشتغل التالي بشقوقه جميعا واذ قد بطل الامكان الذاتي
للكذب وجب الامتناع الذاتي له اذ لا قائل بالوجوب وهو المطلوب والقول بثبوت صدقه تعالى بالآيات القرآنية موصل
الى الدور اذ ما لم يثبت وجوب صدقه تعالى في كلامه مطلقا كيف يجزم بصدقه في مثل قوله ومن اصدق من الله
حديثا فان الاذعان بثبوت المقيد من دون الايمان بثبوت المطلق لا ريب انه من الاباطيل قال العلامة المحقق
في المبحث السادس في انه تعالى متكلم تواتر القول بذلك عن الانبياء عليهم السلام وقد ثبت صدقهم بدلالة المعجزات
من غير توقف على اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم ليلزم الدور وفي موضع آخر واما ثانيا فبما تواتر من

اخبار الانبياء عليهم السلام الثابت صدقهم بدلالة المعجزات من غير توقف على ثبوت كلام الله تعالى فضلا عن صدقه " اقول وبالله التوفيق اظهار المعجزة على يد من ادعى النبوة موافقا لدعواه تصديق من الله تعالى اياه كما صرح به العلامة المحقق نفسه حيث قال " اما كونه موجبا للعلم فللقطع بان من اظهر الله تعالى المعجزة على يده تصديقا له في دعوى الرسالة كان صادقا فيما اتى به من الاحكام " وقد افاد في موضع آخر " واما وجه دلالتها اي وجه دلالة المعجزة على صدق الرسالة انها عند التحقيق بمنزلة صريح التصديق لما جرت العادة به من ان الله تعالى يخلق عقيبها العلم الضروري بصدقه كما اذا قام رجل في مجلس ملك بحضور جماعة وادعى انه رسول هذا الملك اليهم فطالبوه بالحجة فقال هي ان يخالف هذا الملك عادته ويقوم عن سريره ثلث مرات ويقعد ففعل فانه يكون تصديقا له ومفيدا للعلم الضروري بصدقه من غير ارتياب " وقال الفاضل اللاهوري في حواشيه على التلويح قوله لان ثبوت الشرع موقوف الخ اما توقفه على ما سوى الكلام فلتوقفه على ثبوت النبوة وهو متوقف على ظهور المعجزة وهو فعل الله تعالى خارق للعادة لانه تصديق منه تعالى حال ادعائه النبوة على وفق دعواه " وقال القاضي عياض في شفائه " لان المعجزة مع التحدي قائم مقام قول الله صدق عبدي فاطيعوه واتبعوه " واذا ثبت هذه النقول ان اظهار المعجزة على يد من يدعي النبوة تصديق له من الله تعالى ومستلزم لتصديقه تعالى اياه وثبوت صدق النبي موقوف على ظهور المعجزة ثبت ان ثبوت صدق النبي موقوف على تصديقه تعالى اياه واذا كان ثبوت صدقه تعالى موقوفا على تصديق النبي اياه كما قال العلامة المحقق لزم الدور لزوما واضحا فان قلت صدق النبي موقوف على تصديقه تعالى وصدقه تعالى موقوف على تصديق النبي فلم يتحد الموقوف والموقوف عليه وهو من لوازم الدور وانتفاء اللازم ملزوم انتفاء الملزوم قلت اذا توقف صدق النبي على تصديقه تعالى اياه وجب توقف صدق النبي صدقا قطعيا على صدقه تعالى صدقا قطعيا ويتقرر في صورة العكس ومن البين ان تصديقه تعالى لا يغني شيئا الا اذا ثبت انه واجب الصدق في كلامه والا فتشهادته من لا يمتنع عليه الكذب اصلا كما في محل النزاع اذ لم يثبت بعد امتناعه بالغير ايضا لا تفيد ثبوت صدق المدعي

له اي ابنه الملقب بالحبيب ١٢

ثبوتا قطعيا يقينيا وحينئذ فلزوم الدور واضح لا مساغ له بلا ريب ولا ارتياب ولهذا صرح الفاضل الامام قال لا
يجوز اثبات ان الكذب على الله محال بالدلائل السمعية لان صحة الدلائل السمعية موقوفة على ان الكذب على الله
محال فلو اثبتنا امتناع الكذب على الله بالدلائل السمعية لزم الدور وهو باطل انتهى على ان كلام العلامة المحقق في هذا
المقام يزاحم ما افاده نفسه في حواشيه على التوضيح حيث قال والاحكام منها ما هو خطاب بما يتوقف عليه الشرع كوجوب الصلوة
والصوم ومنها ما هو خطاب بما لا يتوقف عليه كوجوب الايمان بالله تعالى ووجوب تصديق النبي عليه الصلوة والسلام لان
ثبوت الشرع موقوف على الايمان بوجود الباري تعالى وعلمه وقدرته وكلامه وعلى التصديق بنبوة النبي عليه الصلوة
والسلام بدلالة معجزاته فلو توقف شيء من هذه الاحكام على الشرع لزم الدور انتهى وما افاده الفاضل اللاهوري في حواشيه
على الخيالي في وجه التوفيق ان الموقوف عليه للشرع هو الكلام اللفظي والمثبت بالشرع الكلام النفسي انتهى فلا يخفى عدم استقامته
فان صدق الكلام النفسي لا يتصور الا حين ثبوته في نفسه اذ ثبوت الصفات لا يمكن بدون موصوفاتها كما تقرر
في موضعه وثبوته في نفسه موقوف على الشرع كما قلتم وثبوت الشرع موقوف على ثبوت الكلام اللفظي وصدقه اذ ثبوته
بدون صدقه لا يغني من الحق شيئا وثبوت صدق الكلام اللفظي موقوف على صدق الكلام النفسي اذ الاول دال
على الثاني وصدق الدال بدون صدق مدلوله غير معقول وقد كان صدق الكلام النفسي وثبوته موقوفا على
الشرع الموقوف على ثبوت الكلام اللفظي وهل هذا الا تقدم الشيء على نفسه بمراتب واي شيء اشنع واقبح من هذا
فافهم وتبصر فان قلت امتناع الكذب انما يثبت نظرا الى البراهين فيكون ثبوته نظرا الى الغير وهو هادم لما بنيتم قلت
توسط الشيء في الحصول العلمي والوجود الذهني لا يوجب توسطه في الثبوت الواقعي والوجود النفس الامري كالعالم
في ثبوت وجوب الوجود للباري عز اسمه والمنافي للامتناع الذاتي والوجوب الذاتي انما هو هذا دون ذلك
وما قيل كون الشيء واسطة في الاثبات لا ينافي كونه واسطة في الثبوت فليس بشيء اذ انتفاء التنافي لا يوجب التساوي
والمفيد للمعارض انما هو هذا دون ذلك الحجة الخامسة روايات الفحول وتنصيصات العدول على امتناع الكذب
في كلام الباري عز اسمه وجل ثناؤه قال الفاضل الامام واعلم ان جميع الحوادث لا بد وان تكون معلومة لله تعالى

وجميع حوادث هذا العالم من الخلق والرزق والاجل والسعادة والشقاوة لابد ان تكون مكتوبة في اللوح المحفوظ
فلو وقعت بخلاف علم الله تعالى لانقلب علمه جهلا ولانقلب ذلك الكتاب كذبا وكل ذلك محال" وفي محل آخر
الثاني انه تعالى لما اخبر عنهم بانهم من اهل النار فلو لم يكونوا من اهل النار انقلب علم الله جهلا وخبره الصدق
كذبا وكل ذلك محال والمفضي الى المحال محال" وفي محل ثالث. وثانيها ان الله تعالى لما كتب جميع الاحوال
في اللوح المحفوظ فقد علمها وحكم بها فلو وقع بخلافها لزم انقلاب العلم جهلا والخبر الصدق كذبا وكل ذلك محال"
اقول في هذه الروايات شهادة صادقة على امتناع الكذب في الكلام اللفظي اذ المكتوب في اللوح المحفوظ ليس الا هذا
وقال القاضي ابو عبد الله ناصر الدين البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلن يخلف الله عهده" جواب شرط مقدر اي
ان اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده وفيه دليل على ان الخلف في خبره محال" وفي تفسير قوله تعالى
ومن اصدق من الله حديثا" انكار ان يكون احد اكثر صدقا منه فانه لا يتطرق الكذب الى خبره بوجه لانه نقص وهو
على الله محال" وقال الفاضل علي بن احمد في تفسير قوله تعالى" ومن اصدق من الله قيلا لانه دال على المعنى
النفسي الذي لا يتصور فيه نقيضه الكذب" وقال الفاضل ابو السعود في تفسير قوله تعالى فلن يخلف الله عهده" واظهار
الاسم الجليل للاشعار بعلة الحكم فان عدم الاخلاف من قضيته الالوهية" اقول هذه الرواية ايضا دالة على امتناع
الكذب في الكلام اللفظي اقتضاء من ذاته عز اسمه فان اتخاذهم عهدا عند الله لا يتصور الا بكلام لفظي وقال العلامة
الزمخشري ومن اصدق من الله حديثا" لانه عز وعلا صادق لا يجوز عليه الكذب وذلك ان الكذب مستقل
بصارف عن الاقدام عليه وهو قبحه ووجه قبحه الذي هو كونه كذبا واخبارا عن الشيء بخلاف ما هو عليه فمن كذب لم يكذب
الا لانه محتاج الى ان يكذب ليجر منفعة او يدفع مضرة او هو غني عنه الا انه يجهل غناه او هو جاهل بقبحه او هو سفيه لا
يفرق بين الصدق والكذب في اخباره لا يبالي بايهما نطق وربما كان الكذب احلى على حنكه من الصدق
فكان الحكيم الغني الذي لا تجوز عليه الحاجات العالم بكل معلوم منزها عنه كما هو منزه عن سائر القبائح" فان قلت
العلامة من اهل الاعتزال فكيف الاستدلال بكلامه قلت انما اوردنا كلامه للتقوية والتائيد دون الاحتجاج و

الاستدلال وانما هو بالدلائل العقلية فان المسئلة مما لا يتوقف على الشرع كوجوده تعالى وعلمه وقدرته وقال استاذ
اساتذة الهند مولانا نظام الملة والدين السهالوي قدس سره العزيز في توضيح كلام الفاضل المحقق البهاري
لان ما ينافي الوجوب الذاتي كيفما كان وفعلا من الاستحالات العقلية ولذلك اثبته الحكماء اي لاجل ان ما ينافي
الوجوب كيفما كان وفعلا يمتنع ان يثبت لله تعالى عقلا اثبت الحكماء الذين هم غير متشرعين بشريعة الاستحالة
المذكورة فالكذب مما لا تقتضيه الواجب فان الوجوب والكذب مما لا يجتمعان كما بين في الكلام" وقال العلامة
المحقق في حواشيه على التوضيح" والثاني انه مما اخبر الله تعالى بعدم وقوعه في آيات كثيرة كقوله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وما جعل عليكم في الدين من حرج وكل ما اخبر الله تعالى بعدم وقوعه لا يجوز ان يقع والا لزم امكان
كذبه وهو محال وامكان المحال محال" وقال العلامة القاضي عضد الدين في مواقفه" واما الفرقة الناجية
المستثناة الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم هم الذين على ما انا عليه واصحابي فهم الاشاعرة والسلف
من المحدثين واهل السنة والجماعة ومذهبهم خال عن البدع وقد اجمعوا على حدوث العالم ووجود الباري تعالى
وانه لا خالق سواه وانه قديم متصف بالعلم والقدرة وسائر صفات الجلال لا شبيه له ولا ضد له ولا ند ولا يحل في شيء ولا
يقوم بذاته حادث وليس في حيز ولا جهة ولا يصح عليه الحركة والانتقال ولا الجهل ولا الكذب ولا شيء من صفات
النقص" وقال العلامة المحقق شارح المقاصد" وطريقة اهل السنة ان العالم حادث والصانع قديم متصف
بصفات قديمة ليست عينه ولا غيره واحد لا شبه له ولا ضد ولا ند ولا نهاية له ولا صورة ولا يحد ولا يحل في شيء ولا يقوم به
حادث ولا يصح عليه الحركة والانتقال ولا الجهل ولا الكذب ولا النقص" وسياتي الروايات الاخر في الباب الثاني في
مبحث الخلف في الوعيد فان قلت التايد بالروايات المذكورة انما يصح اذا حمل لفظ الكذب الواقع فيها على الكذب
اللفظي في الكلام ولفظ المحال وما ينوب منابه على المحال بالذات وكلاهما ممنوع اقول ويمكن الجواب عن المنع الاول بوجوه اما
اولا فبان مقصوده عز اسمه بارسال الانبياء عليهم السلام وانزال الوحي عليهم والاحكام انما هو تهذيب الثقلين عملا و
اعتقادا واصلاح امورهم معاشا ومعادا وتبشيرهم في الثواب الموعود وتخويفهم من العقاب الموعد من الواضح البين ان

هذا لا يتأتى الا بصدقه عز اسمه في كلامه اللفظي المنزل على النبي عليه الصلوة والسلام ليتوثق بشريعته الثابتة
بهذا القرآن ويعول على وعده ووعيده وسائر اخباره عن الامور الماضية والآتية الواقعة في ذلك البيان قال الفاضل
الامام انه اذا جوز الانسان حصول الكذب على العدل تعالى فحينئذ لا يحصل من الوعد رغبة ولا من الوعيد رهبة لان السامع يجوز
كونه كذبا فمقصوده عز اسمه تقبله من الصدق من الله جل شانه فيعبر من الآيات لا آخر انما هو الاخبار عن الصدق في هذا الكلام المستفاد منه الشرائع والاحكام
فاذا الايهم المفسرين والاصوليين وغيرهم من الافاضل الاعلام ايضا الابيان وجوب صدقه وامتناع كذبه في هذا الكلام المنزل والقرآن المرتل
واما ثانيا فبيان ان الكذب الذي تنزه تلك الفحول الكرام والاعول العظام عن كلام الباري عز اسمه وجل
مجده اما ان يحمل على الكذب في الكلام النفسي وليس في كلامه تعالى قرينة تشهد لهذا الحمل او على الكذب في الكلام اللفظي
المنزل وهو الظاهر المتبادر المفهوم عند الاطلاق من لفظ القرآن وكلام الله حديثا كان او قديما او يحمل على الكذب
في مطلق الكلام حملا للمطلق على اطلاقه عند انتفاء التقييد وفي كلا الشقين يثبت المقصود ويدرك المنشود اما على
الاول فظاهر واما على الثاني فلان انتفاء امكان الكذب عن المطلق انما يصح اذا انتفى عن كلا قسميه وكل من نوعيه وهو
ظاهر قال المحقق الدواني في الحواشي الجديدة على شرح التجريد سلب الطبيعة انما يصدق بسلب جميع الافراد اذ
لو بقي فرد من الطبيعة كانت الطبيعة باقية في ضمنه واما ثالثا فبيان كلام الفاضل الامام والعلامة الزمخشري
والفاضل المحقق البهاري والمحقق الفاضل السهالوي نص على امتناع الكذب في كلا النحوين وكذا كلام العلامة المحقق
في حواشيه على التوضيح دال على امتناع امكان الكذب في الكلام اللفظي المنزل اذ الآيات المتلوة انما هي ابعاض
واجزاء من ذلك الكلام كما لا يخفى فيجب حمل كلامه في شرح المقاصد عليه وكلام غيره في غيره كما هو سنة التوفيق ومحجة
التطبيق واما المنع الثاني فيمكن عنه الجواب ايضا بان لفظ المحال الواقع في تلك العبارات وما نحوه منا باه ان يحمل
على المحال بالذات فهو مطلوبنا او على المحال بالغير فمرجع الحاصل الى ان الكذب في الكلام اللفظي له تعالى ممكن نظرا
الى ذاته عز اسمه مستحيل نظرا الى الغير فنقول ذلك الغير اما صفة من صفاته عز اسمه ونيابة وجوده اليس قطعي يقيني كما مر
فصدق الكلام اللفظي ايضا لا يكون قطعيا تعينيا وهو كما ترى او امر منفصل عن ذاته عز اسمه وليس الا ما خلق هو فيه كاللوح

المحفوظ او جبرئيل او غيرهما وهو باطل فانا نعلم بالضرورة القاطعة ان اللوح المحفوظ وغيره صالح لان تقبل كل شيء تخلق
الله تعالى فيه من كلام صادق او كاذب او غيرهما والمنع مراغم بالبرهان اذ قد بطل الشق الثاني بتقسيمه ثبت الاول و
هو المطلوب على ان الكلام اللفظي والنفسي كلاهما سيان في كونهما صفتين قديمتين قائمتين بذات الباري عز مجده
على ما هو مذهب السلف الصالحين وهو الحق وحينئذ فلا مجال لذلك المنع ولا احتياج الى هذا الدفع فتامل وتفكر۔ فان
قلت انهم قد وجهوا امتناع الكذب بلزوم النقص وانما هو في النفسي دون اللفظي فانه ليس من صفات الباري
عز اسمه بل من مخلوقاته فيكون الكذب فيه كالشر والامور الاخر المخلوقة له جل مجده فيما هو كذلك اقول الممنوع اما الامتناع
مطلقا وهو باطل وفاقا او الذاتي منه فيرجع الى المنع الثاني المذكور سابقا وقد نفيناه على انه من اين يعلم انهم لم
يقولوا بكون اللفظي ايضا صفة له تعالى على ما هو مذهب السلف ثم القياس على الشر والامور الاخر فاسد كيف والكلام
اللفظي له تعلق خاص الى الباري تعالى وراء كونه مخلوقا محدثا له عز اسمه عند القائلين بحدوثه ايضا كما هو مصرح في
كلام الفحول فان قلت انهم قد وجهوا امتناع الكذب بلزوم الجهل او الحاجة او غيرهما فيستحيل بالغير لا بالذات وهو كما سلما
جبرتم وناقض لما ضفرتم اقول اما اولا فبان بناء التوجيه المذكور انما هو على اصول المعتزلة ومن جانبهم كما قد نص عليه
الفاضل الامام حيث قال ولما كان الباري عز اسمه منزها عن النقائص والآفات كان منزها عن الخلف و
الكذب وكل ما وعد به فلا بد ان يقع هذا اذا قلنا انه تعالى لا يراعي مصالح العباد واما اذا قلنا انه تعالى يراعيها فنقول
الكذب انما يصدر عن العاقل اما للعجز او للجهل او للحاجة ولما كان الحق سبحانه منزها عن الكل كان الكذب عليه محالا انتهى
وفي موضع آخر والمقصود منه بيان انه يجب كونه تعالى صادقا وان الكذب والخلف في قوله محال اما المعتزلة فقد
بنوا ذلك على اصلهم وهو انه تعالى عالم بكون الكذب قبيحا وعالم بكونه غنيا عنه وكل من كان كذلك استحال ان
يكذب۔ واما اصحابنا فدليلهم انه لو كان كاذبا لكان كذبه قديما ولو كان كذبه قديما لامتنع زوال كذبه لامتناع العدم
على القديم ولو امتنع زوال كذبه قديما لامتنع كونه صادقا لان وجود احد الضدين يمنع وجود الضد الآخر فلو كان
كاذبا لامتنع ان يصدق لكنه غير ممتنع لانا نعلم بالضرورة ان كل من علم شيئا فانه لا يمتنع عليه ان يحكم عليه بحكم

مطابق للمحكوم عليه والعلم بهذه الصحة ضروري فلو كان امكان الصدق قائما كان امتناع الكذب حاصلا لا محالة فثبت انه
لابد من القطع بكونه صادقا" واما ثانيا فبانهم قد وجهوا استحالة الظلم منه تعالى ايضا بلزوم الجهل او الحاجة المستحيل بالغير
لا بالذات وهو باطل باتفاق من اهل السنة والجماعة قال الفاضل الامام" ولان الظلم انما يصدر اما عن العاجز او
الجاهل او المحتاج ولما كان الكل محالا على الله تعالى كان الظلم محالا في حقه" واما ثالثا فبان التوسط في الاثبات لا يوجب
التوسط في الثبوت والقدح انما هو في الثاني دون الاول هذا آخر ما اردناه ايراده في هذا الباب بتوفيق الملك العزيز
الوهاب الباب الثاني في ازالة الشكوك والاوهام وتقويم العقول والافهام مشتمل على اثنى عشر اغلوطات وازاحتها عدد
الائمة السادة الاطهار والخلفاء القادة الابرار الاغلوطة الاولى وتمهيد لها مقدمة جلية واضحة هي ان الانسان يقدر
على عقد الكلام الكاذب والقائه على المخاطبين السامعين فلو لم يقدر البارى عز مجده عليه لزم زيادة قدرة البشر على قدرة
خالق القوى والقدر وبطلان اللازم مشعر ببطلان الملزوم واما وجه اللزوم فبعد التمهيد المذكور غير خاف على اللبيب اقول وان في الشبهة اختلالا
من وجوه اما اولا فبان الدليل لو تم لدل على اقتدار البارى عز اسمه على الاكل والشرب والجماع مثلا والريب في انتفاء اللازم
فكذا الملزوم واما ثانيا فبان الانسان ان يقدر فانما يقدر على عقد الكلام الكاذب الذي هو قسيم له ونسبته اليه دون ما هو للبارى عز اسمه وجل مجده فانتفاء
القدرة عن الثاني لا يوجب انتفاءها عن الاول ايضا فاني يلزم نقصان قدرته عن قدرة الانسان او تفاضل القدرتين
انما يعتبر بالقياس الى مقدور واحد واتحاد حقيقة الكلامين لم يثبت بعد بل الحق انهما نوعان متباينان واما ثالثا فبانه لو اريد
بقوله في المقدمة الممهدة ان الانسان يقدر على عقد الكلام الكاذب انه يقدر على خلقه وايجاده فانها في حيز المنع بل البطلان
اذ افعال العباد واعمالهم مخلوقة له تعالى على ما هو المذهب المشهور لاهل السنة والجماعة وان اريد انه يقدر على الكسب والاتصاف
بذلك الكلام الكاذب يتوجه المنع على قوله فلو لم يقدر البارى عز اسمه عليه لزم زيادة قدرة البشر على قدرة خالق القوى
والقدر" اذ من المحقق عندهم ان للعباد قدرة كاسبة وللمعبود قدرة خالقة لافعالهم واعمالهم ومن الضروريات ان
قدرة الكسب لا تماثل قدرة الخلق والايجاد فضلا عن الزيادة وليس الا حدث كالخلق بل هو هو" كما قيل الاغلوطة
الثانية لو لم يمكن الكذب بمقدور له تعالى لم يتقيح التمدح بالصدق وقد وقع وجه اللزوم ان تمدح الشيء بالشيء لا يصح

الا اذا كان صالحا لضده وقادرا عليه قال الفاضل الامام لو لم يكن الباري تعالى جائز الرؤية لما حصل التمدح بقوله لا تدركه الابصار
الا ترى ان المعدوم لا تصح رؤيته والعلوم والقدرة والارادة والروائح والطعوم لا يصح رؤية شيء منها ولا مدح لشيء منها في كونها
بحيث لا تصح رؤيتها وقال العلامة القاضي العضد والسيد السند وقال قوم العصمة تكون خاصية في نفس الشخص او بدنه
يمتنع بسببها صدور الذنب عنه وكذب بانه لو كان صدور الذنب ممتنعا لما استحق المدح اذ لا مدح ولا ثواب بترك ما هو ممتنع لانه
ليس مقدورا داخلا تحت الاختيار اقول لو سلم الدليل لدل على امتناع التمدح بالصدق في الكلام النفسي بل بافضل
ما يمدح به الباري عز مجده الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم قل هو الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا
احد ان الله لا يظلم مثقال ذرة ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون وكلام العلامة القاضي والسيد
السند انما هو في حال الانسان لا في شأن خالق الانس والجان ولو عمم لرده شاهد الآيات وكذا ما افاده الفاضل الامام انما هو دليل
جدلي وبرهان الزامي كيف وقد زيفه بنفسه في مواضع عديدة منها في جواب المعتزلة حيث قالوا الآية تدل على انه تعالى
قادر على الظلم لانه تمدح بتركه ومن تمدح بترك فعل لم يصح منه ذلك التمدح الا اذا كان هو قادرا عليه الا ترى ان الزمن
لا يصح منه ان يمدح بانه لا يذهب في الليالي والجواب انه تعالى تمدح بانه لا تأخذه سنة ولا نوم ولم يلزم ان يصح ذلك عليه
وتمدح بانه لا تدركه الابصار ولم يدل ذلك عند المعتزلة على انه يصح ان تدركه الابصار قال الفاضل المدقق مولانا الخيالي
والحق ان امتناع الشيء لا يمنع التمدح بنفيه اذ قد ورد التمدح بنفي الشريك واتخاذ الولد في القرآن مع امتناعهما في حقه تعالى انتهى
وقال الفاضل اللاهوري قوله والحق اقول الحق ان امتناع الشيء لا يمنع التمدح بنفيه اذا كان من صفات النقص
بل الامتناع يدل على كمال المدح فانه اذا كان المنفي من صفات النقص فكلما كان النفي اقوى كان التمدح اقوى انتهى الا ان
الشائنة لو لم يكن كذب الباري عز اسمه ممكنا نظرا الى نفس ذاته وطبيعته لكان اما واجبا او ممتنعا كذلك والاول مستحيل ضرورة
والثاني يوجب امتناع حصص الكذب كلها ضرورة استلزام امتناع الطبيعة امتناع جميع افرادها وهو كما ترى فتعين الامكان
وهو المطلوب وهذا الاشكال قد استصعبه بعض الاماجد الذين لهم يد طولى في العلوم الجليلة النقلية والفنون الدقيقة العقلية
اقول ان الاستصعاب بعيد عن شأنه كيف والدليل مخدوش فيه اما اولا فلانها النقض بكثير من حصص المعاني المصدرية كالاجتماع

النقيضين وارتفاعهما والدور والتسلسل والكذب في الكلام النفسي فانها لو لم يكن ممكنة نظرا الى ذواتها وطبائعها لكانت اما واجبة
او ممتنعة كذلك والاول مستحيل ضرورة والثاني يوجب امتناع حصص الاجتماع وغيره كلها ضرورة استلزام امتناع الطبيعة
امتناع جميع افرادها كما قلتم وهو كما ترى يظهر امكان اجتماع المتساويين وارتفاع الضدين مثلا فتعين امكان اجتماع النقيضين
وغيره على زعمكم وهو باطل ضرورة واما ثانيا فباطل وهو منع اللزومية القائلة لو لم يكن كذب الباري ممكنا نظرا الى ذاته
الخ اذ الكذب وغيره من الحقائق الناعتية والماهيات العرضية انما تتصف بالامكان وغيره من المواد نظرا الى
موصوفاتها دون انفسها قال الشيخ وجود الاعراض في انفسها هو وجودها في محالها فاذا كان الموضوع نفسه منشأ
لاتصافها بالامتناع مثلا يكون ممتنعا بالذات والا وغيره فممتنعا بالغير كما شيد اركانه في الاصول فان الكذب المذكور كما
انه ليس بواجب او ممتنع نظرا الى ذاته وطبيعته ليس بممكن كذلك واما بالنظر الى الموصوف والموضوع فقد يكون ممكنا بالذات
ككذب الانسان مثلا وقد يكون ممتنعا بالذات ككذب الباري عز اسمه كما ان الاجتماع مثلا ممكن بالذات نظرا الى
المتساويين وممتنع بالذات نظرا الى النقيضين والشر كذلك ممكن بالذات نظرا الى الانسان وممتنع بالذات نظرا الى
الباري عز اسمه وهذا الجواب قد الهمني ربي واوضحني خالقي وقد يقرر الاشكال بنمط آخر وهو ان المال وهو ان كذب الباري
عز اسمه انما يمتنع بالنظر الى ما يضاف اليه وهو خارج عنه فلم يكن ممتنعا ذاتيا والجواب عنه اما اجمالا فبالنقض بشريك الباري
وعجزه وجهله مما سواها اذ امتناعها ايضا انما هو بالنظر الى ما يضاف اليه وهو ظاهر واما تفصيلا فبان الحكم انما هو على المضاف
من حيث هو كذلك فالاضافة داخلة وهو حسبي قال السيد السند المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة
داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه ولعلك تتفطن من هذا البيان ان القول بامكان صفات الباري عز اسمه مع كونها
واجبة لذاته جل مجده ان صدر عن جم غفير من الفحول فهو نازل عن ذروة التحقيق وقلة التدقيق قال الشيخ وجود الاعراض
في انفسها هو وجودها في محالها وقال الفاضل الامام في المباحث المشرقية على ما ذكره الصدر الشيرازي وجود الناعت في
نفسه هو بعينه وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه وان اريد امكان وجودها وثبوتها مع قطع الملاحظة
عن تلك الاضافة الخاصة فهو خارج عن المبحث اذ الكلام انما هو في صفات الباري من حيث هي كذلك على انها

له ولا لا لزم الانقلاب المستحيل فان الكذب اذا كان ممكنا بالذات فيكون الكذب في الكلام النفسي ايضا ممكنا بالذات ومع بطلان انتفائه او يكون الكذب في الكلام النفسي ممتنعا بالذات فهو الانقلاب مستحيل ١٢ من المصنف سلمه

من حيث هي كما انها ليست بواجبة ليست بممكنة ايضا كما سبق آنفا ثم في هذا المقام سوال آخر وهو ان الكلام من حيث هو كلام يحتمل الكذب وذلك مما لا ريب فيه وكلام الباري عز اسمه ايضا يكون كذلك وهذه ضالتنا والجواب ان الاحتمال المذكور انما هو تجويز عقلي نظرا الى نفس المفهوم وهذا لا يوجب امكان المجوز ولو ذاتيا بحسب الواقع الا ترى ان العقل يجوز وجود شريك الباري واللاموجود في الكثير من نظرا الى نفس مفهوميهما وهل شك في ان وجودهما ممتنعان ذاتا في الواقع فتامل واسلك مناهج المسدد والهدى واترك مهاوي الغي والردى ولا ادري ما يقول هذا السائل في مفهوم الواجب فان الواجب من حيث هو كذلك كلي يجب وجوده فيجب ان يكون كل فرد منه كذلك وبطلانه ضروري كما لا يخفى الاغلوطة الرابعة اظهار المعجزة على يد من ادعى النبوة تصديق من الله تعالى بصدقه كما هو الظاهر وقد سبق ايضا ما يفيده من الروايات واظهارها على يد الكاذب ممكن عقلا ومنتف عادة كما في المواقف والمقاصد فيكون تصديقا له كما مر وتصديق الكاذب كذب فيلزم امكان الكذب وهو المطلوب اقول ان كثيرا من المتكلمين ومنهم امامهم في ذلك الشيخ ابو الحسن والفاضل الامام والماتريدية ذهبوا الى استحالة اظهار المعجزة على يد الكاذب عقلا وكونه غير مقدور له تعالى وعلى هذا المذهب فالاشكال ساقط من اصله واما الذين قالوا بامكانه فلهم ان يقولوا ان اظهار المعجزة انما هو ملزوم التصديق لا عينه وهو منطوق الروايات السالفة وامكان الملزوم ذاتيا ليس بملزوم لامكان اللازم كذلك الا ترى ان عدم المعلول الاول للواجب ملزوم لعدمه لا امكانه لامكانه فتامل وسياتي ما له وما عليه في الاغلوطة التالية الاغلوطة الخامسة تعذيب المؤمنين وتثويب الكافرين جميعا جائز منه سبحانه وتعالى لا سوال ولا اعتراض عليه قال الفاضل النيشاپوري ثم ذكر لازم الملك والحكم فقال يغفر لمن يشاء بعميم فضله وان كان من الابالسة والفراعنة ويعذب من يشاء بحكم الالهية والقدرة وان كان من الملائكة المقربين والصديقين وكل ذلك حسن منه شرعا وعقلا والا لم يحصل كمال الملك والحكم الا ان جانب الرحمة والمغفرة غالب ولهذا ختم الكلام بقوله والله غفور رحيم هذا قول الاشاعرة وقال الفاضل الامام اما قوله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء فاعلم ان اصحابنا يحتجون بهذه الآية على انه سبحانه له ان يدخل

قوله لا ينبغي ان يظن ان
كما ان تجويز صدق
على الاكثرين ١٢
من المصنف العلام

[illegible]

هذا الاشكال هو اصل مذهب الامكان واساسه وسليطه وبنيانه والجواب ان الجمهور من المحققين قد اختاروا استحالة الخلف
في كلامه تعالى وعدا كان او وعيدا كما سيتلى عليك المنقول من الفضلاء الفحول فمذهبهم صاف عن غبار هذه الشبهة وشوب
تلك الظلمة وذلك واضح واما الذين يلوح من كلامهم جوازه وامكانه فقد قيل في توجيه كلامهم وتوضيح مرامهم انه
لعل مرادهم ان الكريم اذا اخبر بالوعيد فاللائق بشانه ان يبتني اخباره على المشية وان لم يصرح بذلك بخلاف الوعد
فلا كذب ولا تبديل وعلى هذا التاويل فالاشكال زائل ايضا وقد ارتفع النزاع وحصل الاجماع على استحالة الخلف
في الوعد والوعيد وان لم يأول كلامهم فالجواب انهم وان قالوا بجواز الخلف في الوعيد زعما منهم بانه فضل وكرم وقياسا
للغائب على الشاهد الا انهم بعلمهم لم يتفطنوا بان القول بجواز الخلف في الوعيد يسوقهم الى القول بامكان
الكذب وجوازه على الله تعالى ولو تفطنوا لعادوا عما قالوا ورجعوا عما قطعوا الكيف وسيتبين من كلامهم انه جود وكرم الجواز
النفس الامري فيلزمهم القول بجواز الكذب ايضا كذلك والتزامه لا يتاتى من موحد فضلا عن مسلم فاستبان ان اصحاب
الخلف في الوعيد ايضا ان التزموا فهم لم يلتزموا القول بجواز الكذب وامكانه على الله تعالى على هذا فالتمسك بقولهم ساقط ايضا فانه انما
يصح التمسك لو التزموا كيف ولازم المذهب ليس بمذهب اصل مشهور الا ترى ان الطائفة الناجية يلزمون المعتزلة القول بثبوت
الشريك لله تعالى كما هو مذهب المجوس افتراهم يلتزمونه ويقولون به وهذا ابو عمرو بن العلاء يلتزم جواز اخلاف
الوعيد قد استنكف عن التزام جواز الكذب مع لزومه لزوما واضحا كما حكاه الفاضل اللامام وامثالها في اشباهه كثيرة
لا تحصى وهذا هو مراد من يقول ان البعض وان قالوا بجواز الخلف في الوعيد فلم يثبت انهم اعتقدوا جواز
الكذب ايضا وامكانه على الله تعالى فان الاعتقاد هو الالتزام والضم دون اللزوم والانضمام قال العلامة القاضي
العضد والالتزام غير اللزوم واللزوم غير القول فالايراد عليه بان الخلف نوع والكذب جنس ولا يمكن القول بوجود
النوع من دون جنسه لعله نداء من بعيد دعاء بلا شهيد فان الممنوع هو الالتزام وعدمه اللزوم والضم لا الانضمام
الا انهم لو التزموا ايضا لم يعبأ بقولهم كيف وقد ذهب كثير من الاشاعرة الى تفسيق محاربي علي رضي الله تعالى
عنه كما قال السيد السند فيبالي بقولهم ونسب الفسق الى عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وغيرهم من الصحابة رضوان

علیہم وبالجملۃ فقائل جواز الخلف فی الوعید اما ساعد وجدین عدم التفطن او مردود عند الاکثر بقی الکلام فی جواز الخلف
نفسہ وامتناعہ واذ قد قضی المحققون عنہ الوطر واغنونا عن الفکر والنظر یکفینا نقل روایاتہم وسرد عباراتہم —
قال العلامۃ المحقق فی شرح العقائد النسفیۃ "وزعم بعضہم ان الخلف فی الوعید کرم فیجوز من اللہ تعالی والمحققون
علی خلافہ کیف وہو تبدیل للقول الثابت وقد قال اللہ تعالی ما یبدل القول لدی" قال الفاضل المدقق
مولانا الخیالی" قولہ وزعم بعضہم ان الخلف الخ ہذا ہو مذہب الاشاعرۃ ومن یحذو حذوہم" اقول المراد بہ
مذہب بعض الاشاعرۃ لا جمیعہم کیف وقد نص الفاضل الامام رئیس الاشاعرۃ وامامہم علی امتناع الخلف
فی الوعید وعزاہ الی اصحابہ وہم الاشاعرۃ حیث قال" المسئلۃ الرابعۃ قولہ تعالی فلن یخلف اللہ عہدہ یدل علی انہ سبحانہ
منزہ عن الکذب فی وعدہ ووعیدہ قال اصحابنا لان الکذب صفۃ نقص والنقص علی اللہ محال۔ فان قیل العہد
ہو الوعد وتخصیص الشیء بالذکر یدل علی نفیہ عما عداہ فلما خص الوعد بانہ لا یخلفہ علمنا ان الخلف فی الوعید
جائز ثم العقل یطابق ذلک لان الخلف فی الوعد لؤم وفی الوعید کرم قلنا الدلالۃ المذکورۃ قائمۃ فی جمیع
انواع الکذب" وقال فی موضع آخر مجیبا عن قول الواحدی حیث جوز الخلف فی الوعید" واما الوجہ الثانی
من الوجہین الذین اختارہما فہو فی غایۃ الفساد لان الوعید قسم من اقسام الخبر فاذا جوز علی اللہ الخلف
فیہ فقد جوز الکذب علی اللہ وہذا خطاء عظیم بل یقرب من ان یکون کفرا فان العقلاء اجمعوا علی انہ منزہ
عن الکذب ولانہ اذا جوز الکذب علی اللہ فی الوعید لاجل ما قال ان الخلف فی الوعید کرم فلم لا یجوز الخلف ایضا
فی وعید الکفار وایضا فاذا جاز الخلف فی الوعید لغرض الکرم فلم لا یجوز الخلف فی القصص والاخبار لغرض
المصلحۃ ومعلوم ان فتح ہذا الباب یفضی الی الطعن فی القرآن وکل الشریعۃ" وقال الفاضل النیشاپوری
فی تفسیرہ" وزیف الوجہ الثانی بان الوعید قسم من اقسام الخبر واذا جاز الکذب فیہ لغرض اظہار الکرم فلم لا
یجوز فی القصص والاخبار وغیر ذلک لغرض المصلحۃ وفتح ہذا الباب یفضی الی الطعن فی الشرائع" وقال
ذو الفضل والتمییز مولانا واستاذ استاذ استاذنا الشاہ عبد العزیز فی علم الحدیث" وآنچہ بعضے از ظاہر

[illegible]

بلکه ایشان گفته اند که خلاف در وعده نیک نقصانست و در وعید بد کرم و لطفست مبنی است بر قیاس غائب بر
شاهد در حق تعالی که مبرا از جمیع عیوب و نقائص است خلاف خبر مطلقاً نقصانست خواه نیک باشد خواه
بد زیرا که لطف و کرم او تعالی را پهنا ے بسیار دارد جائز است که معامله لطف و کرم نماید و خلف در وعید هم
نکند بر خلاف آدمیان که بسبب عجز بشری بغیر از خلف در وعید ایشان را لطف و کرم کردن ممکن نمی شود
پس در حق ایشان خلف در وعید ترجیح نقصانے بر نقصانیست که اشد از نقصان اول است و در حق او تعالی
نقصان محض است بے حاجت به تکمیل فافهم قال الفاضل اللاهوری فی حواشیه علی الخیالی قوله بل
الکذب منتف بالاجماع الخ لانه اخبر عما یکون احوالهم فی المستقبل فلو لم یقع لزم الکذب فی کلامه تعالی وهو باطل
بالاجماع وقال الفاضل المحقق البهاری وقیل ما اوعد بالعقاب علی ترکه لا یخرج العفو لان الخلف فی الوعید
جائز دون الوعد ورد بان ایعاد الله تعالی خبر فهو صادق قطعاً قال مولانا بحر العلوم لاستحالة الکذب
هناک رد قال العلامة المحقق فی المقاصد ورد بانهم داخلون فی عمومات الوعد والخلف فی الوعد باطل
بالاجماع بخلاف الخلف فی الوعید فانه کرم جوزه البعض نعم حدیث لزوم الکذب وتبدیل القول مشکل فالاولی
القول باخراجهم عن عموم اللفظ وقال فی شرح المقاصد نعم لزوم الکذب فی اخبار الله تعالی مع الاجماع
علی بطلانه ولزوم تبدیل القول مع النص الدال علی انتفائه مشکل فالجواب الحق ان من تحقق العفو فی حقه
یکون خارجاً عن عموم اللفظ بمنزلة التائب واذ قد بلغت الروایات الی هذا المقام رأینا ان قد وفینا بالعهد
وقضینا المرام والقول بان هذه الروایات انما تدل علی انتفاء الامکان النفس الامری دون الامکان الذاتی
مرفوع بما سلفنا فی اواخر الحجة الخامسة فتذکر — الاغلوطة السابعة لو لم یکن الکذب ممکناً لما استیئس الرسل وظنوا
انهم قد کذبوا اقول والجواب اما اولاً فبانه لو تم لدل علی جواز وقوع الکذب منه تعالی بالجواز النفس الامری و
لا یجوزه شقی مبطل فضلاً عن نبی مرسل واما ثانیاً فبان المعنی کذبتهم انفسهم حین حدثتهم بانهم ینصرون
او رجائهم لقولهم رجاء صادق و رجاء کاذب کما فی الکشاف او کذبهم القوم بوعد الایمان کما فی البیضاوی

وقال الفاضل الامام والوجه الثاني ان يكون المعنى ان الرسل ظنوا انهم قد كذبوا فيما وعدوا وهذا التاويل
منقول عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال وانما كان كذلك لاجل ضعف البشرية فبعيد لان
المؤمن لا يجوز ان يظن بالله الكذب بل يخرج بذلك عن الايمان فكيف يجوز مثله على الرسل وروى البخاري
عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قال فقلت لها وظنوا انهم قد كذبوا قالت معاذ الله لم تكن الرسل تظن
ذلك بربها فقلت فما هذه الآية قالت هم اتباع الرسل الذين آمنوا بربهم وصدقوهم فطال عليهم البلاء واستاخر عنهم النصر
حتى اذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنت الرسل ان اتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك الاغلوطة
الشائنة لو لم يكن الكذب ممكنا لما نفى النبي عليه السلام الدراية بكونه مغفورا مثابا في جنات النعيم بقوله وما ادري ما
يفعل بي ولا بكم فانه كان مغفورا موعودا بدخول الجنة العالية قطعا فيها دائما اقول والجواب اما اولا فبانه لو تم لدل على
تجويز وقوع الكذب منه تعالى لا على الجواز النفس الامري في الوعد فضلا عن الوعيد لم يقل احد من المنكرين فضلا
عن المؤمنين به وثانيا فلان الخوف انما يحصل عن مكروه يحتمل الوقوع والنزول والاصابة والحلول واما المكروه الذي
هو مجزوم الانتفاء مقطوع الانعدام ازلا وابدا فلا يخافه ذو العقل السليم والفهم القويم وانكاره مكابرة قال العلامة البغوي
قال عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت هذه
الآية والله يعصمك من الناس فاخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم راسه من القبة فقال لهم يا ايها الناس انصرفوا
فقد عصمني الله تعالى وقد روى القاضي عن انس نحوه والتفريق بين المعدوم الممكن والمنفي الذي هو غير مقدور
بانتفاء الخوف وحصول الامن في الثاني دون الاول مع مصادمته للضرورة العقلية يوجب حصول الخوف و
انتفاء الامن من اصابة المكروهات عن اهل الجنة ايضا بعد حلولهم فيها وفوزهم بها فانها ممكنة مقدورة له تعالى
والتالي باطل ضرورة قال الله عز من قائل ادخلوها بسلام آمنين. ان المتقين في مقام امين في جنات وعيون
فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وامثال هذه الآيات كثيرة لا تحصى وشهيرة لا تخفى. قال الفاضل
الامام المراد دخول الجنة مع السلامة من كل الآفات في الحال ومع القطع ببقاء هذه والامن من زوالها وفي

موضع آخر" واعلم ان المسكن انما يطيب بشرط احدهما ان تكون امنا عن جميع ما يخاف ويحذر وهو المراد من قوله
في مقام امين" قال القاضي البيضاوي" اي فمن تبع ما اتاه مراعيا فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلا
من ان يحل بهم مكروه ولا هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا عليه" واما ثانيا فبان سلب الدراية اما محمول على عموم السلب
وهو باطل قطعا لانه عليه السلام كان يعلم خبرا يقينيا ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم - وان اصحاب اليمين
في جنت يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر او على سلب العموم فلا يفيد الا سلب الدراية في بعض ما
يفعل به وبهم فلا بد لثبوت المطلوب من اثبات ان ذلك البعض هو كونه عليه السلام مغفورا اشابا وانى
له ذلك كيف وللآية محامل حسنة وتاويلات صحيحة قد بينها المفسرون واوضحها المحققون منها ان المعنى
ما ادري ما يفعل بي ولا بكم في الدارين على التفصيل" كما في البيضاوي" او ما ادري ما يفعل بي في الدنيا
اموت ام اقتل كما قتل الانبياء قبلي ولا ادري ما يفعل بكم ايها المكذبون اترمون بالحجارة من السماء ام
يخسف بكم ام يفعل بكم كما فعل بسائر الامم" كما في الكبير" او ما ادري ما يفعل بي ولا بكم فيما لم يوح الي والوحي ببعض
الامور لا يستلزم العلم بالباقي ولم يكن لي ان اضم الى الوحي كذبا من عندي" كما في الرحماني" او ما ادري
ما يصير اليه امري وامركم في الدنيا ومن الغالب منا والمغلوب" كما روى العلامة الزمخشري والفاضل ابو السعود
عن الحسن البصري فان قلت التردد في الغالبية والمغلوبية كما روي عن الحسن هو عين تجويز الكذب
على الله تعالى فانه قال عز من قائل ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا
لهم الغالبون" قلت التردد في الغلبة انما يوجب تجويز الكذب وامكانه اذا اريد بالغلبة المتردد فيها المروي عن
الحسن والموعود في تلك الآيات الغلبة في امر واحد هو ممنوع لم لا يجوز ان يراد بالاولى الغلبة بالسيف و
بالثانية الغلبة بالحجة وحدها او احدهما او بالاولى الغلبة في الامور الدنيوية من الرياسة والمال والجاه وغيرها
وبالثانية الغلبة الاخروية من الفوز بلقاء الله وثوابه ورضوانه وكيفما كان فالوعد الاذعان القطعي بالثانية
لا يوجبهما بالاولى وتجويز الاحتمالات انما يكفي للمانع دون المتصدي للاثبات والخصم هو في هذا المقام

كما لا يخفى على اولى الافهام قال القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى كتب الله لاغلبن انا ورسلي بالحجة
قال العلامة الزمخشري بالحجة والسيف او باحدهما قال الفاضل الامام المسئلة الثانية غلبة جميع الرسل بالحجة
ثابتة الا ان منهم من ضم اليه الغلبة بالحجة الغلبة بالسيف ومنهم من لم يكن كذلك قال الفاضل ابو السعود
لاغلبن انا ورسلي اي بالحجة والسيف وما يجري مجراه او باحدهما ونظيره قوله تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا
المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون قال العلامة جلال الدين المحلي لاغلبن انا ورسلي بالحجة
او السيف ـ ولقد سبقت كلمتنا بالنصر لعبادنا المرسلين وهي لاغلبن انا ورسلي وهي قوله انهم لهم المنصورون
وان جندنا اي المؤمنين لهم الغالبون الكفار بالحجة والنصرة عليهم في الدنيا وان لم ينصر بعض منهم في الدنيا
ففي الآخرة الاغلوطة الثالثة لو لم يكن الكذب ممكنا في كلام الباري عز اسمه لما قيل له عليه السلام لئن اشركت
ليحبطن عملك وجه اللزوم ان الاشراك منه عليه السلام ملزوم لانتفاء المغفورية عنه عليه السلام فهو ملزوم كذبه تعالى
في وعده لكن الاشراك منه عليه السلام ممكن مقدور له تعالى كما قال عز من قائل لئن اشركت ليحبطن عملك
وامكان الملزوم ومقدوريته يوجب امكان اللازم ومقدوريته فيستلزم امكان الاشراك الثابت بالدليل امكان
كذبه تعالى وهو المطلوب اقول الجواب اما اولا فبان كلمة ان انما تدل على مجرد استلزام المقدم للتالي لا على
امكانهما او امكان احدهما ايضا قال العلامة ابو السعود فان مضمون الشرطية انما هو تعليق شيء بشيء من
غير تعرض لامكان شيء منهما كيف لا وقد يكون كلاهما ممتنعا كقوله عز وجل قل ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين وقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك ونظائرهما وقال الفاضل الامام اما قوله ان لفظة ان
تفيد حصول الشك في ان الشرط حصل ام لا قلنا هذا ممنوع فان حرف ان حرف الشرط وحرف الشرط لا
يفيد الا كون الشرط مستلزما للجزاء واما بيان ان ذلك الشرط معلوم الوقوع او مشكوك الوقوع فاللفظ
لا دلالة فيه عليه البتة او يقال انه كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل لغرض هو المبالغة في المنع عن
الاشراك على ابلغ الوجوه واقواها والمحالات يصح فرضها لاغراض صرح به العلامة الزمخشري بالجملة دلالة

هذه الآية على امكان الاشراك منه عليه السلام ممنوعة ولو ثبت فانما يثبت بعد كونه آخر وليس فيه الكلام وما يتوهم ان
في كلمات الصور تعين عدولا عن الظاهر الى الخفي وقد قيل يجب حمل النصوص على ظواهرها فالجواب ان الظاهر
هو الذي يتبادر الى الفهم ولا مرية في ان المتبادر المنساق الى الذهن السليم والفهم المستقيم هو الذي ذكرنا آنفا
كيف وقد صرح الفاضل الامام بان الناس ظنوا ان قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين لو
اجريناه على ظاهره فانه يقتضي وقوع الشك في اثبات الولد لله تعالى وذلك محال فلا جرم افتقروا الى تاويل
الآية وعندي انه ليس الامر كذلك وليس في ظاهر اللفظ ما يوجب العدول عن الظاهر وتقريره الخ اقول ان المحمل
على الاصل المشهور من استعمالها في امر متردد الوجود يصادم امتناع الاشراك ولو بالغير فلا يقول به احد فالمحمل
المذكور مهجور على كل تقدير وما روي عن ابي الحسن الواحدي ان الاقوى ان يقال المعنى ان كان للرحمن
ولد في زعمكم الخ فقد زيفه الفاضل الامام حسن جهدا تم تقرير على ان كلمة "ان" لا تبقى على اصلها بهذا
التاويل ايضا فان المشركين كانوا يثبتون لله البنات فيكون حصول الولد في زعمهم مجزوما لا مشكوكا و
اما ثانيا فبان امكان الاشراك الملزوم لا يوجب امكان الكذب اللازم كما سلف مرة بعد مرة من ان عدم
المعلول الاول له تعالى ملزوم لعدمه تعالى وامكانه الذاتي لا يوجب امكانه كذلك والمطلوب انما هو هذا دون ذلك
الاغلوطة العاشرة لو لم يمكن الكذب منه تعالى لما قيل في حقه عليه السلام فان كنت في شك مما انزلنا اليك لانه
دال على امكان الشك منه عليه السلام على ما يقتضيه كلمة "ان" وهو يستلزم لامكان الكذب منه تعالى وهو ظاهر اقول
والجواب اما اولا فبان كلمة "ان" لمجرد الاستلزام وان الكلام ورد على سبيل الفرض وفرض المحالات جائز لاغراض
كما سلف واما ثانيا فبان عروض الشك ووقوعه لنبي من الانبياء عليهم السلام من حيث هو كذلك فيما انزل
عليه مبين لا يدل على امكان كذبه تعالى البتة واما امكان العروض ايضا فلا كيف وسلب النبوة ممكن امكانا ذاتيا و
عروض الشك له في تلك الحالة وهو من آحاد الناس لا يدل على امكان كذبه تعالى قطعا كيف وعروضه له في
تلك الحالة كعروضه لسائر الكفرة الفجرة الاغلوطة الحادية عشر لو لم يمكن الكذب في سعاده تعالى لما استبعد الانبياء

عليهم السلام النصر مع كونهم موعودين به كما حكى الله تعالى عنهم حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله
الا ان نصر الله قريب اقول والجواب ان استبعاد الشيء لا يوجب الارتياب في وجوده والمستلزم لتجويز الكذب هو هذا
دون ذلك اذ الموعود به انما كان وجوده لا قربه هذا تلخيص ما قاله الفاضل الامام وقيل في تقرير الاشكال انه
لو لم يمكن الكذب في ميعاده تعالى لقيل ان الله لا يمكن ان يخلف الميعاد والآية ليست كذلك فعلم ان المقصود نفي
الفعلية لا نفي الامكان وجوابه ظاهر فانه لو تم لدل على امكان ظلمه تعالى فانه قال عز من قائل ان الله لا يظلم
مثقال ذرة والحل ان عدم نفي الامكان لا يدل على ثبوته كيف وفي قولنا لا اله الا الله عدم نفي امكان اله آخر كما
صرح به العلامة المحقق في حواشيه على التوضيح فنقول انه دال على ثبوت امكان اله آخر - الاغلوطة الثانية
عشر المنسوبة في بعض الرسائل الى بعض من العلماء وليت شعري هل اطلعت على اسمه وكماله وتقريرها ان الكذب حسن
في حد نفسه لانه وجود لا عدم والوجود خير كله انما هو قبيح من حيث الكسب وذلك راجع الى العبد دون الرب او يقال هو قبيح
لاستلزامه الكذب في الكلام النفسي وكيفما كان فليس هو قبيحا لذاته بل لغيره فلا يكون ممتنعا ايضا الا كذلك
وهو المطلوب اقول وهو مختل من وجوه اما اولا فبان الكذب عدم لا وجود فانه عبارة عن عدم مطابقة الحكاية للمحكي عنه
كما صرح به رؤساء الفن قال الفاضل القزويني والعلامة المحقق التفتازاني "ثم اختلف القائلون بانحصار
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها وقال النظام صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو خطاء وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان صوابا وقال الجاحظ
صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه" وقال السيد الشريف الجرجاني
في حواشيه على شرح المطالع "قوله واما امتناع معرفة الصدق والكذب دون الخبر ممنوع الخ اذ يصح ان يقال
الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقته له اذا كان من شانه المطابقة" وقال العلامة المحقق
في شرح العقائد النسفية "فان الخبر كلام يكون لنسبته خارج تطابقه تلك النسبة فيكون صادقا او لا تطابقه
فيكون كاذبا" وقال الفاضل مولانا محمد حسن "فان الصدق عبارة عن مطابقة الحكاية للمحكي عنه والكذب عن

عدمها واذا ثبت ان الكذب عدم لا وجود ثبت كونه شرا بالذات على لسان المنكر وانعكس الدليل ولم ينفع القائل
والتفصيل على انه منقوض بالكذب في الكلام النفسي فانه وجود لا عدم كما قلتم فينبغي ان يكون ممكنا بل حسنا وهو كما ترى
واما ثانيا فبان المقدمة القائلة "الوجود خير كله" وان كانت دائرة على ألسنتهم لكنها غير مبرهنة بعد فلا تنفع لاثبات المقصود
قال العلامة الكاتبي صاحب حكمة العين "الموجود خير والمعدوم شر هذه مقدمة مشهورة وما صححوها بالحجة بل قنعوا
فيها بالمثال" وقال العلامة القوشجي شارح التجريد "وهو ان الوجود خير محض هذا مما ادعوا وما صححوها ببرهان بل اكتفوا
فيها بمجرد استقراء غير تام" وقال الفاضل الامام في شرح الاشارات ما نصه "فنقول اشتهر في ألسنة الفلاسفة ان
الخير هو الوجود والشر هو العدم وربما حاولوا الاستدلال عليه ببعض الامثلة مثل ان قالوا انا نحكم على القتل بانه شر لكنا اذا
سبرنا ما فيه من الامور الوجودية وما فيه من الامور العدمية وجدنا الشر ليس الا العدميات" الى ان قال "واعلم ان هذا الاحتجاج ليس
بجيد لان من قال ان الخير وجود والشر عدم يمكن ان يكون غرضه من ذلك تفسير لفظ الخير بالوجود ولفظ الشر بالعدم
وحينئذ لا حاجة الى ذلك الاستدلال والاحتجاج لان لكل احد ان يفسر اللفظ بأي معنى شاء وان كان غرضه منه ان
يحكم على الخير بانه لا بد وان يكون موجودا وعلى الشر بانه لا بد ان يكون معدوما حتى يكون ذلك قضية موضوعها الخير ومحمولها الوجود فهذا
انما يتأتى بعد تصور ماهية الخير والشر وكلاهما الآن فيه" فثبت ان الذي ذكره غير جيد ثم بتقدير التنزل عن هذا المقام فهو
تعويل على مجرد المثال وقد عرفت انه لا يفيد التعيين" فاستبان ان المقدمتين مما لا ينبغي ان يعول عليهما وللقوم امثالها
اغلوطات مبنية على اخبار مروية وآثار محكية لا نشتغل بذكرها تارة وبدفعها اخرى فان المسألة من الاصول كما لا يخفى على الفحول
وهذا آخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة وتلك العجالة والله ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق ولقد وقع الفراغ عن نظم تلك الفرائد
وحرز تلك الشوارد في الخامس عشر من جمادى الاولى من السنة الثامنة من القرن الرابع عشر وانا العبد الاثيم محمد المدعو بعبد الله
نجل سيد محمد المدعو بالشيخ صابر عفا الله عنه وعن والديه احسن اليهما واليه ارجو من اخوان الابن بعفو من الزلل والنسيان وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على سيد المرسلين وآله واصحابه اجمعين + تمت

كتبه حافظ نور احمد

من برائے وصل کردن آمدیم
نہ برائے فصل کردن آمدیم